ورقة علمية

التغييرات القضائية التي أجرتها الحكومة الإسرائيلية وأثرها على المشروع الصهيوني

أمجد عبيدي وليلِي أبو رجيلة

آب/ أغسطس 2023

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها
ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

ملخص الدراسة..... 2

المقدمة 3

أولاً: الإطار النظري..... 4

ثانياً: نظام الحكم في دولة الاحتلال... والأزمة الراهنة 7

ثالثاً: تأثيرات الأزمة القضائية على المشروع الصهيوني 17

رابعاً: تداعيات وارتدادات الأزمة بعد إعلان تجميد التعديلات القضائية 34

خامساً: النتائج المتوقعة لهذه الأزمة 49

سادساً: التوصيات..... 54

Abstract 55

التغييرات القضائية التي أجرتها الحكومة الإسرائيلية
وأثرها على المشروع الصهيوني

أمجد عبيدي[1] وليلِي أبو رجيلة[2]

"متى وُجِدَ الشعب اليهودي؟ هل بالتزامن مع نزول التوراة في سيناء أم مع احتلال أرض كنعان أم بجرَّة قلم بضعة مؤرخين يهود في القرن التاسع عشر تصدوا في ظلّ تبلور الحركات القومية في أوروبا لمهمة اختراع الشعب اليهودي؟".[3]

ملخص الدراسة:

هذه الدراسة هي دراسة استقصائية تحليلية، قام الباحثان فيها باستقصاء وتتبع حيثيات الأزمة القضائية الأخيرة في الكيان الصهيوني، ثم تحليل أثرها، وأكّدا أن ما يجري من تغييرات قضائية وقانونية في الكيان الصهيوني سوف تؤثر سلباً عليه، وتدفع باتجاه إضعافه، وستشكل ثلمة حادةً في داخله.

تحتوي هذه الدراسة على مقدمة، وإطار نظري، وتناولت نظام الحكم في الكيان الصهيوني لتعريف القارئ عليه بصورة عامة، وطبيعة التغييرات أو ما يُطلق عليها أصحابها الإصلاحات. كما تناولت تأثير هذه التغييرات في ثلاثة جوانب أساسية؛ تمثلت بالعلاقة الداخلية في الكيان الصهيوني، والعلاقات الخارجية خصوصاً دول الاستعمار الداعمة له، والتأثير على اقتصاد الكيان. وتحدّثت الدراسة عن النتائج المتوقعة لهذه الأزمة، والتي لخَّصها الباحثان بست نقاط عامة. وخُتمت الدراسة بنتائج وتوصيات.

---

[1] **أمجد أحمد عيسى عبيدي**: ولد في 1968/6/20، جنين. اعتُقل في 2003/11/17، وحكم عليه بالسجن 23 مؤبداً و50 عاماً. حاصل على بكالوريوس تاريخ من جامعة الأقصى، وماجستير اقتصاد إسلامي من كلية الدعوة الجامعية – بيروت.

[2] **ليلي أيوب محمد أبو رجيلة**: ولد في 1978/8/1، رام الله. باحث فلسطيني ينشط في سجون الاحتلال في مجال البحث والعمل الأكاديمي. حُكم عليه بالسجن المؤبد وثلاث سنوات في سنة 2009. حاصل على دبلوم خدمة اجتماعية من كلية العلوم التطبيقية في جامعة الأقصى – غزة، وماجستير اقتصاد إسلامي من كلية الدعوة الجامعية – بيروت.

[3] شلومو ساند، اختراع الشعب اليهودي، ترجمة سعيد عياش، ط 2 (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2013).

المقدمة:

بنيامين نتنياهو

بعد انتخابات سنة 2022 الإسرائيلية، ظهر على الساحة الداخلية نوع من الاختلاف الحاد جداً، بسبب قيام الحكومة الجديدة بزعامة بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu بالإعلان عن إجراء إصلاحات قضائية في جهاز القضاء، والعمل من أجل سنّ قانون أساس لذلك الهدف في الكنيست Knesset (البرلمان)، ما دفع المعارضة للخروج إلى الشارع في مظاهرات ضخمة أسبوعية للتعبير عن رفضهم هذا التوجه، معتبرين أنه بداية لإنهاء الديموقراطية في الكيان وإحلال للديكتاتورية محلها، كون هذه الإصلاحات القضائية تمس بتركيبة لجنة تعيين قضاة المحكمة العليا، وقد انتفض كثير من رجال الدولة والساسة، إضافة إلى الحقوقيين ورجال الأمن والعسكريين من كل المستويات لمواجهة هذا القرار عبر الخروج إلى الشارع والتظاهر وتعطيل الحركة الطبيعية للكيان.

ظهر على الإعلام الصهيوني شخصيات إعلامية وسياسية تصور ما حدث على أنه بداية لحرب أهلية، وشخصيات أخرى رأت ذلك شرخاً أو صدعاً يُوصل إلى حرب أهلية إذا لم يتم التراجع عن المخطط الذي تنوي الحكومة تنفيذه، وفي المقابل فقد وقفت الحكومة تدافع عن موقفها معتبرة أن هذه إصلاحات في الجهاز القضائي لا بدّ منها، وأن هذه مسألةٌ طبيعية لأيّ دولةٍ ديموقراطية، ولها الحق أن تجدد مؤسساتها وقوانينها الحاكمة لها.

هذا الاختلاف الحاد والكبير دفع دولاً غربيةً إلى الطلب من حكومة "إسرائيل" إنهاء هذه الأزمة، وقد صرّح الرئيس الأمريكي جو بايدن Joe Biden تصريحاً يدعو "إسرائيل" إلى العودة للديموقراطية، معتبراً أن المساس بالنظام الديموقراطي يعدّ مساساً بأمن "إسرائيل"، وأن كل من يهُمه مصلحة "إسرائيل" ولا يريد لها الأذى يقول ذلك.

من هذا المنطلق، ومن منطلق الحديث السابق لقادة وازنين في دولة الاحتلال عن التفكك الداخلي والصراع داخل الكيان، والذي رأوه بداية انهيار دولة الاحتلال وكتبوا يحذرون من الخلافات التي ظهرت

في الأعوام الأخيرة، والتي جعلت الانتخابات تتكرر لخمس مرات خلال أقل من ثلاثة أعوام، وظهور كثير من الاتهامات والتوترات الداخلية على المستوى الفردي والحزبي ثم الإثني والديني، ثم جاءت هذه الموجة من الاحتجاجات العارمة، ومن هنا جاءت فكرة إجراء الدراسة الحالية لإيضاح الصورة المتعلقة بالتغييرات القضائية، وهل يمكن اعتبارها صبٌّ للزيت على النار التي أشار إليها قادة هذا الكيان سابقاً؟ وهل بالإمكان الاستفادة منها إن كنّا فعلاً نستطيع الاستفادة أو علينا الانتظار حتى انهيار الكيان المحتل لأرضنا لوحده دون أيّ تدخلٍ منّا؟

أولاً: الإطار النظري:

مشكلة الدراسة:

التغييرات الحاصلة على جهاز القضاء الإسرائيلي وخصوصاً لجنة تعيين قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية، وتأثيرها على المشروع الصهيوني اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ودولياً.

إشكاليات تواجه الدراسة:

الإشكالية الأهم التي يواجهها الباحثان هي قلة تنوع المصادر الإعلامية والاعتماد على الصحف العبرية التي تصلهم، وهي محدودة؛ يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth، وهآرتس Haaretz، بالإضافة إلى القناة 13 العبرية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول استكشاف حالة داخل الكيان الصهيوني، قد تشكل حجراً إضافياً يساعد على تفككه كمقدمة لإزالته، كما أنه إثراء لحالة الدراسة العلمية والمجالات العلمية في العلوم الإنسانية.

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية مفادها أن التغييرات القضائية في الكيان الصهيوني لها تأثير سلبي جداً على الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والعلاقات الخارجية للكيان الصهيوني، وقد تشكل ثلمة لا يمكن رتقها في المستقبل.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثان في الدراسة على المنهج الاستقصائي التحليلي.

أسئلة الدراسة:

تمثلت أسئلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير التغييرات القضائية الأخيرة للحكومة الصهيونية على المشروع الصهيوني على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعلاقات الخارجية؟

أما الأسئلة الفرعية فهي:

1. ما أثر التغييرات القضائية على الديموقراطية في الكيان الصهيوني؟
2. ما أثر التغييرات على حقوق الأقليات في الكيان الصهيوني؟
3. ما أثر التغييرات على ثقة الجمهور بالنخبة السياسية الحاكمة في الكيان الصهيوني؟
4. ما أثر التغييرات على التيار اليميني الصاعد والمتدين في الكيان الصهيوني؟
5. هل بالإمكان أن توصل هذه التغييرات إلى حرب داخلية في الكيان الصهيوني؟

مصطلحات الدراسة:

1. **الكنيست:** هو البرلمان الإسرائيلي، وبالتالي هو المؤسسة أو السلطة التشريعية الحاكمة في الكيان، ويتم تنظيمه بواسطة القانون الأساسي لسنة 1958، وهو عبارة عن مجلس واحد مكون من 120 عضواً يجري

انتخابهم بالاقتراع السري على أساس التمثيل النسبي، ويحق لكل مواطن إسرائيلي بلغ 21 عاماً أن يرشح نفسه للبرلمان إلا إذا كان موظفاً رسمياً، أو مداناً بالخيانة. وهذا البرلمان هو الذي يمنح الحكومة الثقة، كما ينتخب رئيس الدولة ومراقب الدولة بالاقتراع السري المباشر، وينتخب رئيس الكنيست، الذي يُعدّ الرجل الثالث في الدولة بعد رئيس الدولة ورئيس الحكومة.[4]

2. **القانون الأساس**: منذ إقامة "إسرائيل" وإقامة الجمعية التأسيسية التي تحولت إلى الكنيست سنة 1949، لم تستطع أن تتفق على دستور للـ"دولة" بسبب الخلافات الحادة على قضايا أساسية مثل: الدِّين، والقومية، والحدود، والحقوق الأساسية للمواطن والأقلية العربية، وبالتالي تمّ الاتفاق سنة 1950 على أن يكون الدستور مبنياً على فصول منفردة يصبح كل منها قانون أساس بحد ذاته، ومن ذلك التاريخ وحتى سنة 2018، تمّ إصدار 14 قانوناً أساسياً، تناولت مواضيع مختلفة كان آخرها سنة 2018 ما عُرف بقانون "إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي".[5]

3. **اليمين الإسرائيلي**: يختلف في الكيان الإسرائيلي مصطلح يمين ويسار عن غيرها من الدول في العالم، ففي الكيان اليمين من الناحية السياسية عبارة عن خليط بين مجموعة من الأحزاب التي تُوصف بأنها قومية "علمانية" وأخرى ليبرالية وثالثة دينية، وحتى الدينية منها على اختلاف حاد وقوي، فمثلاً سنة 2010 كان المعسكر اليميني يضم حزب الليكود الليبرالي اليميني وحزب "إسرائيل بيتنا Yisrael Beiteinu" القومي العلماني، وكذلك الاتحاد الوطني وبعض الأحزاب اللا دينية الأخرى،[6] وهذه التوليفة تتغير ولا تبقى ثابتة دائماً، وهذا التغير لا ينبني في العادة على مبادئ؛ بل على مصالح واعتبارات حزبية خالصة،[7] لذلك فإن التسمية يمين ويسار مجازية في "إسرائيل" ولا تقوم على أيديولوجية ثابتة، وتحكمها المصلحة الحزبية أكثر من الأيديولوجيا.

---

[4] كميل منصور، **إسرائيل دليل عام 2004** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004)، ص 18.

[5] منير فخر الدين، **دليل إسرائيل العام 2020** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021)، ص 149.

[6] كميل منصور وخالد فرّاج، **دليل إسرائيل العام 2011** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 197.

[7] منير فخر الدين، **دليل إسرائيل العام 2020**، ص 282.

ثانياً: نظام الحكم في دولة الاحتلال... والأزمة الراهنة:

يتكوَّن نظام الحكم في دولة الاحتلال من ثلاث سلطات أساسية: السلطة التشريعية (الكنيست)، والسلطة التنفيذية (الحكومة)، والسلطة القضائية (المحاكم)، إضافة إلى مؤسسة الرئاسة ومراقب الدولة، ويُعدّ نظام الحكم نظاماً برلمانياً ديموقراطياً ليبرالياً على العموم، حسب تعريفه لذاته، إلا أن هناك كثيراً من الأكاديميين الإسرائيليين لا يقبلون التسليم بهذا التوصيف بطابع الدولة ونظامها السياسي،[8] كون هذا النظام يتخلله ثغرات كبيرة ومهمة على رأسها الاحتلال، ثم التمييز ضدّ السكان العرب، لذلك رأوا أن هذه الديموقراطية ليست ديموقراطية،[9] كما أن هناك من رأى ديموقراطية الكيان ديموقراطية اسمية،[10] على اعتبار أنه يمارس هيمنة على إثنية ولا يتعامل معها بالمساواة التامة، وهذا إضافة إلى من رأى أنه ما دامت قد نتجت هذه "الدولة" عن إرادة استعمارية، فإنها "دولة" استبدادية أو على الأقل إثنوقراطية وليست ديموقراطية.[11]

وعلى الرغم من كل تلك الآراء وحمل كل واحد منها جزء من الصحة، لكن ذلك لا ينفي أن النظام السياسي السائد على المستوطنين الإسرائيليين والخاص بهم وحدهم يشبه إلى حدّ بعيد الديموقراطية الغربية "الليبرالية والتوثيقية"، خصوصاً في الجانب المتعلق بفصل السلطات، وهو ما أثار العاصفة الداخلية اليوم، على اعتبار أن ما يسعى إليه اليمين وحكومته الحالية هو تقليص حجم الاستقلالية لجهاز القضاء، وإن كان هذا الجهاز ليس نزيهاً تجاه الفلسطينيين، ولا يعبر عن الديموقراطية والحرية التي يتغنى بها، كما

---

[8] دافيد شاحر، **نظام دولة إسرائيل، تل أبيب، يسود** (د.ن، 1993). (باللغة العبرية)؛ وشموئيل نوح، أيزنشتايد، **مفارقات الديموقراطية، استمرارية وتغيير** (القدس: المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، 2005). (باللغة العبرية)

[9] بنيامين نويبيرغر، **النظام والسياسة في دولة إسرائيل** (الجامعة المفتوحة، 1990). (باللغة العبرية)

[10] سامي سموحة، "نظام دولة إسرائيل، ديموقراطية مدنية لا ديموقراطية، أو ديموقراطية اسمية،" مجلة **سوسيولوجيا يسرائيليت**، عدد 2، 2000، ص 565. (باللغة العبرية)

[11] أورن يفتحئيل وأسعد غانم، "نحو نظرية للنظام الإثنوقراطي،" مجلة **مِدينا فِ حِفْرا**، عدد 7، 2004، ص 761. (باللغة العبرية)

أن له دوراً سلبياً تجاه الأرض المحتلة سنة ،1967[12] لكنه في النهاية اكتسب مصداقية من خلال عمله الطويل، وعدم ارتباطه بأي من أجنحة السلطة الأخرى.

إنّ النظام البرلماني والديموقراطي في "دولة" الاحتلال جعل هناك تداولاً للسلطة منذ قيامها وحتى اليوم بشكل سلس، وترافق مع ذلك تشريع لقوانين أساس وقوانين مؤقتة دون إحداث ضجة أو جلبة، ودون اعتراض واسع على الرغم من أن الحكم انتقل بين اليسار واليمين عدة مرات، وهذا لم يغير من الأمر شيئاً، فقد حكم في الدولة حزب ماباي Mapai (العمل Labor لاحقاً) منذ التأسيس وحتى 1977، وهو يُعدّ حزباً يسارياً، ثم حكم حزب الليكود Likud اليميني حتى 1984، ليعود العمل ليحكم سنتين، ثم الليكود مرة أخرى حتى 1992، ليحكم العمل حتى 1996، وبعدها مرة أخرى الليكود حتى 1999، ومرة أخرى العمل حتى 2001، ليعود الليكود إلى الحكم.[13]

وحتى يومنا هذا، باستثناء سنة حَكَمَ فيها يائير لبيد Yair Lapid (اليساري) ونفتالي بينيت Naftali Bennett (اليميني)، هذا مع اعتبار حزب كاديما Kadima الذي أسسه أريل شارون Ariel Sharon الليكودي الأصل، هو الليكود نفسه مع اختلاف الاسم فقط، وكل ما يهمنا أن كل هذه التغييرات والتداول للسلطة لم يغير شيئاً جوهرياً على نظام الحكم حتى جاءت الحكومة الحالية برئاسة بنيامين نتنياهو.

لو نظرنا إلى السلطة التشريعية في "دولة" الكيان سنجد أنها تعمل بعيداً عن القضاء، لكن ليس بعيداً عن السلطة التنفيذية (الحكومة)، فالحكومة جزء من الكنيست وتشكيلها يُعد أحد مهام الكنيست، بينما القضاء[14] لا يتدخل الكنيست به إلا بإقرار عدد

[12] سوسن زهر، **قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967**، ترجمة سليم سلامة (رام الله، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2021).

[13] منير فخر الدين، **دليل إسرائيل العام 2020**، ص 110.

[14] المرجع نفسه، ص 89.

أعضاء المحكمة عبر قانون يصدره، كما حصل سنة 2003 حيث أصدر قانوناً برفع عدد قضاة المحكمة العليا من 14 إلى 15 قدّمته لجنة الدستور وأصبح ساري المفعول منذ سنة 2004.[15]

كما أن هناك مواداً في قانون أساس القضاء "3+4" تنص على استقلالية القضاء تماماً وعدم خضوعه لأي سلطة إلا سلطة القانون فقط، أما اختيار القضاة فيتم بواسطة لجنة تتكون من 9 أعضاء هم: رئيس المحكمة العليا إضافة إلى قاضيين من قضاتها ثم وزيرين، أحدهما وزير العدل ثم عضوَي كنيست، ثم ممثليْن عن نقابة المحامين، ويرأس هذه اللجنة وزير العدل وهذا حسب المادة 4 من القانون الأساس القضاء.[16]

نلاحظ في الآونة الأخيرة تحولاً واضحاً طرأ على التجمع الصهيوني في "دولة" الاحتلال، ونقصد اليهودي الاستيطاني، وهذا التحول في مجالات كثيرة منها: تحول نحو اليمين المتطرف على المستوى الاجتماعي والسياسي، ففي التجمع الاستيطاني هناك ازدياد في أعداد المتدينين سواءً في التدين بعد فترة من العمر أم بالتناسل والزيادة الطبيعية، خصوصاً وأن مجتمع المتدينين اليهود يؤمنون بالنسل الكثير، وعلى المستوى السياسي هناك تقدم للأحزاب اليمينية على حساب اليسار، وهذا التقدم في تصاعد على مستوى التطرف الديني والقومي، ثم التطرف السياسي أيضاً، فالملاحظ أن حزب الليكود الذي يعود في أصل تكوينه إلى زئيف جابوتينسكي Ze'ev Jabotinsky ومناحيم بيغن Ze'ev Jabotinsky المعدودَيْن على الشخصيات الأيديولوجية،[17] المؤمنة بالمشروع الصهيوني والعمل السياسي على أساسه، هذا الحزب أصبح اليوم مُنقاداً لشخصية مثل بنيامين نتنياهو، الذي اشتُهر عنه البذخ والمصروفات الكثيرة على حساب "الدولة"، والتي لا حاجة لها، وكذلك الفساد الإداري والمالي، وقد رُفعت ضده ثلاث قضايا فساد ورشوة، ويقود الحزب حسب مصالحه الخاصة بشكل أكثر تطرفاً، حتى أن رئيس الموساد Mossad السابق مئير داغان Meir Dagan اتَّهمه أنه يحاول ضرب إيران بتحقيق مصالحه

مئير داغان

[15] إيلان مارتسيانو، عدد القضاة في المحكمة العليا يصبح خمسة عشر، موقع صحيفة **يديعوت أحرونوت**، 2003/12/16. (باللغة العبرية)

[16] منير فخر الدين، **دليل إسرائيل العام 2020**، ص 198.

[17] مروان درويش، **الجذور التاريخية لحزب الليكود (تكتل)** (نابلس، فلسطين: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1996).

الشخصية.[18] وفي المرحلة الأخيرة اتهمه أغلب معارضيه بأنه السبب في خوض عدة جولات انتخابية نيابية متتالية من أجل تحقيق مصلحته الذاتية أولاً، ومصالح حزبية لمجموعة من أقطاب حزبه الذين أصبح من البديهي لدى الإسرائيليين القول أنه حزب نتنياهو وليس حزب الليكود السابق، حتى أن مستطلعين من الشارع أطلقوا عليه ملك "إسرائيل".

وأخيراً جاءت القضية التي فجّرت الموقف وهي أزمة القضاء، وتتلخص هذه الأزمة بقيام وزير العدل الليكودي ياريف ليڤين Yariv Levin بتقديم مشروع قانون أساس للكنيست يخوّل الأخير إلغاء أي قرار قضائي من المحكمة العليا بأغلبية بسيطة، ثم جعل لجنة تعيين القضاة بيد الائتلاف الحكومي عبر تغيير التركيبة القديمة بأخرى يكون للائتلاف القدرة على التحكم بالقرار في اللجنة، إضافة إلى تقديم سنّ التقاعد للتخلص من بعض القضاة الكبار سناً والليبراليين وتعيين بدلاً منهم قضاة يمينيين، خصوصاً بعد القانون الجديد إذا ما تمّ تمريره حسب المقترح من ليڤين.

جولات انتخابية... ملفات فساد نتنياهو... ثم خطة ليڤين لإصلاح القضاء:

أفيجدور ليبرمان

بدأت الأزمة في "إسرائيل" بالظهور والتبلور عندما انسحب أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman من حكومة نتنياهو التي شكلها سنة 2015، والتي شارفت مدة ولايتها العادية (أربعة أعوام) على الانتهاء، وهذا جعل الكنيست يسحب الثقة من حكومة نتنياهو ويدعو لانتخابات جديدة على أساس خريطة حزبية جديدة أيضاً تقوم على قاعدة "مع نتنياهو مقابل ضدّ نتنياهو"، ووقف على رأس خصوم نتنياهو حزب "يوجد مستقبل Yesh Atid (Hebrew: there is a future)" الذي أسسه يائير لبيد مع حزب العمل وحزب ميرتس Meretz، إضافة إلى ليبرمان والأحزاب العربية التي توحَّدت في قائمة مشتركة، ثم دخل

[18] مقابلة أجرتها الفضائية العبرية كان 11 مع مئير داغان، 2015. (باللغة العبرية)

المسرح السياسي ثلاثة من الجنرالات السابقين للجيش،[19] وهم: بيني جانتس Benny Gantz، موشيه "بوغي" يعلون Moshe "Bogie" Ya'alon، جابي أشكنازي Gabi Ashkenazi، الذين شكلوا حزباً تآلفياً مع لبيد، وتمّ خوض انتخابات نيابية في نيسان/ أبريل 2019، كانت نتيجتها فوز معسكر اليمين، لكن نتنياهو لم يستطع تشكيل حكومة يمينية بسبب ليبرمان الذي رفض التحالف مع نتنياهو بأي شكل، وفي الوقت نفسه لم تستطع أحزاب اليسار والوسط أن تشكل أغلبية وتشكيل حكومة، ما دفع إلى إعادة الانتخابات أو الذهاب إلى جولة انتخابية أخرى.

كانت الجولة الثانية في أيلول/ سبتمبر 2019، لكن بقيت الأزمة هي نفسها، فلم يقدر أي من الفريقين تشكيل حكومة، وبقي الليكود الحزب اليميني الأكبر، كما بقي أزرق أبيض Blue and White الحزب اليساري الأكبر، وهو حلف لبيد مع الجنرالات وقادة الجيش، ليعلن أيضاً عن جولة ثالثة من الانتخابات.

الجولة الثالثة كانت في آذار/ مارس 2020، حصل فيها معسكر اليمين على أغلبية دون القدرة على تشكيل حكومة بسبب ليبرمان الرافض لنتنياهو وأي تحالف معه، ثم إن القائمة العربية الموحدة "المشتركة" رفضت دعم أي من الفريقين، وبقي الوضع جامداً حتى استطاع نتنياهو إقناع الجنرال بيني جانتس الانفصال عن لبيد والدخول في حكومة معه مقابل التناوب على رئاسة الحكومة مناصفةً مع نتنياهو.[20]

في كلّ هذه الجولات كان نتنياهو رئيس حكومة أو رئيس حكومة انتقالية حتى الانتخابات، فالحكومة الجديدة وكل ما يفعله يوحي بأنه لا يرغب في النزول عن الكرسي، لذلك لم يكن في نيّته تنفيذ الاتفاق مع بيني جانتس، فذهب إلى قضية عدم إقرار الميزانية الذي يعني بالضرورة حلّ الكنيست

[19] أنطوان شلحت، "المشهد السياسي – الحزبي الداخلي،" **في تقرير مدار الاستراتيجي 2019** (رام الله: مدار، 2019)، ص 62.
[20] المرجع نفسه، "الملخص التنفيذي،" ص 16.

خلال تسعين يوماً،[21] وهذا التطور دفع رئيس معهد أبحاث الأمن القومي Institute for National Strategic Studies (INSS) في جامعة تل أبيب، بالإضافة إلى أنه كان رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان Aman) عاموس يدلين Amos Yedlin إلى بعث رسالة إلى رئيس الدولة رؤوفين ريفلين Reuven Rivlin يحذر فيها من تقويض أسس الأمن القومي الإسرائيلي، لأن ما يحدث يُضعف مؤسسات الدولة، وأن ما يحدث أحد ثلاثة أخطار كبرى تهدد "إسرائيل".

الجولة الرابعة من الانتخابات كانت في آذار/ مارس 2021، بعدما غدر نتنياهو بشريكه بيني جانتس. تراجعت نسبة التصويت في هذه الانتخابات من 65% إلى 50%، كما أن القائمة العربية المشتركة تفككت، إضافة إلى جائحة كورونا COVID-19، وتراجع شعبية الليكود، وانشقاق جدعون ساعر Gideon Sa'ar عن الحزب مع بعض مؤيديه، إضافة للأزمة الاقتصادية، وهذا في معسكر نتنياهو. كما تفكك اليسار أيضاً، وعاد جانتس لخوض الانتخابات وحده، ولبيد وحده، وانسحب أشكنازي من المشهد عموماً.[22] وهذه المعطيات عقّدت المشهد السياسي بشكل كبير، لكن معسكر اليسار هذه المرة ضمّ إليه كلّ الذين يُسمون أنفسهم "ضدّ نتنياهو"، ومنهم ليبرمان وساعر ونفتالي بينيت الذي استغل الحالة بانتهازية لا مثيل لها، وهو اليميني المتطرف المتحدِّر من حزب متدين أصلاً، وقد طلب في مقابل وقوفه مع حكومة المعارضة لنتنياهو أن يحصل على رئاسة الحكومة بالتناوب مع لبيد، علماً أنه لم يحصد إلا على سبعة مقاعد في الانتخابات، وهو نفسه كان قد صرَّح على شاشات التلفزة أنه لا يجوز ذلك وأن هذه انتهازية، لكن هذه كانت مجرد تصريحات، وعند الفعل نسي كل ما صرَّح به وأصبح رئيساً للحكومة التي لم تُعمِّر إلا عاماً واحداً، حيث أعلن عن حلّ الكنيست في 2022،/6/21[23] ليتسلّم لبيد الحكومة الانتقالية لثلاثة أشهر بناءً على اتفاق الشراكة ويعلن عن انتخابات جديدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022.

---

[21] رندة حيدر، **نتنياهو من الليبرالية السياسية إلى الزعيم الأوحد** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021) ص 28.

[22] أنطوان شلحت، "المشهد السياسي الحزبي،" في **تقرير مدار الاستراتيجي 2021** (رام الله، مركز مدار، 2021)، ص 52.

[23] المرجع نفسه.

كانت نتيجة الانتخابات فوز معسكر اليمين بزعامة نتنياهو، أما معسكر اليسار فقد خسر كثيراً بعد سوء إدارة جولة الانتخابات، ثم تلاشى حزبا ميرتس والعمل بعد عدم قدرتهما على تجاوز نسبة الحسم، وبالتالي صعود الأحزاب اليمينية المتدينة وعلى رأسها وريث مئير كهانا Meir Kahane المدعو إيتمار بن غفير Itamar Ben-Gvir، والذي تحالف مع بتسلئيل سموتريتش Bezalel Smotrich ليشكلا ثنائياً متديناً متطرفاً ويذهبا إلى أقصى يمين اليمين فاتحين المجال لكل المتطرفين ليدخلوا من أوسع أبواب التطرف لتغيير الواقع السياسي في "إسرائيل"، وهذا ما يحلُم به اليمين منذ فترة طويلة من أجل أخذ "الدولة" رهينة بيده، وهو ما يحلُم به نتنياهو من أجل الإفلات من العقاب في قضايا الفساد المتهم بها.

بعد خمسة أيام من تشكيل الحكومة السادسة لبنيامين نتنياهو، والسابعة والثلاثين للكيان الإسرائيلي في الكنيست، وفي 2023/1/4، أعلن ياريف ليڤين وزير العدل وعضو حزب الليكود في مؤتمر صحفي عن حزمة إصلاحات قضائية تتمثل بأربع قضايا جوهرية وهي:

- 1. تعديل في تركيبة لجنة اختيار قضاة المحكمة العليا.
- 2. إلغاء قوانين كنيست أساس لا يتم من المحكمة العليا إلا بإجماع من كافة القضاة.
- 3. إلغاء موضوع العقلانية في أحكام المحكمة العليا لصالح القانون المكتوب فقط.
- 4. قرارات المستشار القضائي للحكومة استشارية وليست إلزامية.[24]

وفي 2023/3/15 وبعد مظاهرات حاشدة قامت بها المعارضة منذ الإعلان عن هذه الإصلاحات، قدّم رئيس "الدولة" حاييم هيرتزوج Chaim Herzog مقترحاً لحل الأزمة، وضع تفاصيله على الإنترنت، وخرج في مؤتمر صحفي للإعلان عن المقترح محذراً من الوصول إلى انهيار "الدولة" أو حرب أهلية بعد أن أصبحت المظاهرات تعمُّ البلاد، وتعُطل الحياة، وأصبح هناك نوع من العنف يطفو على السطح من جهات عدة رسمية وشعبية، وبعد أن تأخر الاقتصاد وانسحب كثير من المستثمرين بأموالهم وتراجعت البورصة، وقد تلخّص المقترح الرئاسي بالآتي:

[24] الفضائية العبرية 13، 2022/6/22. (باللغة العبرية)

1. رفع عدد أعضاء لجنة اختيار القضاة إلى 11 بدلاً من 9.
2. تكون المصادقة على الاختيار بواقع 7 من 11 من اللجنة.
3. تتكون تقسيمة اللجنة من ثلاثة قضاة من المحكمة العليا منهم رئيسها، ثلاثة وزراء أحدهم وزير العدل، ثلاثة أعضاء كنيست واحد من الائتلاف الحكومي واثنان من المعارضة، اثنان من ممثلي الجمهور يتم اختيارهم من قِبل وزير العدل وبموافقة رئيس المحكمة العليا.
4. إقرار قوانين الأساس يتم في الكنيست بأربع قراءات بدل ثلاثة.[25]

هذا المقترح تمّ رفضه من الحكومة فوراً، واتُّهم رئيس الدولة أنه منحاز إلى اليسار؛ والملاحظة المهمة هنا أن هذه الدوامة خمس جولات انتخابية متتالية بدون فوارق زمنية حقيقية، وتحالفات ثم تفكك ثم ائتلاف ثم تفكك، وظهور أحزاب وشخصيات ثم اختفاؤها، واختفاء أخرى كانت من الأحزاب العريقة، كل ذلك لعب فيه شخص نتنياهو دوراً مركزياً ومهماً وأساسياً من أجل التخلص من الملفات التي حضّرتْ بحقه لوائح اتهام فيها، وهي تُهم فساد وإساءة استخدام السلطة والرشوة أيضاً. كما أن هذا الكيان يحسب كل شيء بالمال، لذلك ظهر على وسائل الإعلام ما يعرف بتقدير الخسائر نتيجة الانتخابات الزائدة التي أوجدها نتنياهو لصالحه ولصالح قضيته، وإحدى هذه التقديرات جاءت في صحيفة هآرتس المعروفة والمشهورة في الكيان، تحت عنوان "الأحزاب بعثرت أكثر من مئتي مليون شيكل على الانتخابات والجمهور يدفع".[26] وأوردت أيضاً إحصائية بالأرقام لكل قائمة في الكنيست حسب الأموال التي تحصل عليها في كل جولة انتخابات، وهي على النحو التالي:

[25] الفضائية العبرية 13، "مؤتمر صحفي للوزير ياريف ليفين،" 2023/1/4. (باللغة العبرية)

[26] الفضائية العبرية 13، "مؤتمر صحفي لرئيس الدولة حاييم هيرتزوج،" 2023/3/15. (باللغة العبرية)

الأموال التي تحصل عليها كل قائمة في الكنيست في كل جولة انتخابات

(المبلغ بالمليون شيكل)

القائمة	المبلغ
الليكود	50.8
"يوجد مستقبل"	34.4
الصهيونية الدينية Religious Zionist Party	20.6
المعسكر الرسمي	13.8
شاس Shas	17.6
يهود التوراة (يهدوت هتوراة) United Torah Judaism—Yahadut HaTorah	13.6
"إسرائيل بيتنا"	11.2
القائمة العربية الموحدة	8.8
حداش Hadash	9.2
العمل	10.4

ومع كل ذلك، ومع أن هناك لوائح اتهام ضدّ نتنياهو، إلا أنه ما زال يتمسك بالسلطة محاولاً الوصول بأي طريقة إلى التخلص من الإدانة في المحكمة، وقد حاول سابقاً أن يجعل الكنيست يُصدر قانوناً يعطيه حصانة ضدّ المحاكمة ما دام على رأس الحكومة ولم ينجح في تمرير مثل هذا القانون، والملاحظ في هذه الحالة أن القانون لا يمنع نتنياهو من الترشح أو حتى رئاسة الحكومة حتى في ظلّ وجود لوائح اتهام ضده، علماً أن هناك عُرفاً في الكيان أنه في مثل هذه الحالة يقوم رئيس الحكومة بالاستقالة من نفسه، وقد فعل ذلك إسحق رابين Yitzhak Rabin عندما اكتُشفَ حساب بنكي باسم زوجته بالدولار في دولة أجنبية، وعُدَّ ذلك مدعاة لاستقالته. كما أن أولمرت استقال أيضاً عندما قُدّمت ضده لائحة

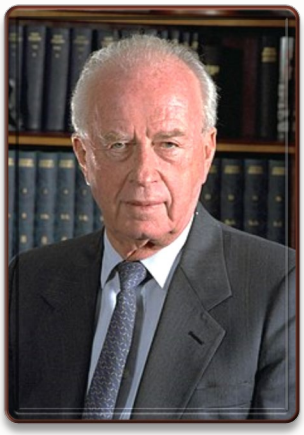

إسحق رابين

اتهام فوراً، أما نتنياهو فلا يريد الاستقالة بل يقاتل من أجل التملص والهروب من الإدانة، وهذا أحد الأسباب الرئيسية في جعله حريصاً على تشكيل حكومة برئاسته مهما كلف الأمر، وإعطاء كل الكُتل في الائتلاف الحكومي ما تريد حتى لو على حساب الليكود أو على حساب الدولة كلها، المهم أن يحقق ما يريد.

قامت الحكومة بتقديم مقترح قانون أُقرّ بالقراءة الأولى أمام الكنيست لإجراء تغيير على لجنة تعيين القضاة يُبقي عدد اللجنة تسعة كما هو، لكن نسبة الحسم أو الأغلبية لتعيين القاضي تتراجع من سبعة إلى خمسة، وهذا يضمن للحكومة أو الائتلاف الحكومي القدرة على تعيين أي قاضي، فلديهم ثلاثة وزراء وعضوَي كنيست يضمنون تمرير أي تعيين، ولكن بعد الضجة الكبيرة قام الائتلاف بعرض مقترح جديد في 2023/3/20، يقضي برفع عدد أعضاء اللجنة إلى 11: ثلاثة قضاة، وثلاثة وزراء، وثلاثة أعضاء كنيست من الائتلاف، واثنان من المعارضة، ورفع نسبة الحسم في التعيين إلى ستة، كما أن للائتلاف الحق باختيار القاضيين الأولين.[27] وقد علّق المستشار القضائي للحكومة على هذا التعديل بقوله هذا تسييس للقضاء، كما ظهرت مقالات وتعليقات كثيرة على وسائل الإعلام، منها مثلاً على صحيفة يديعوت أحرونوت، مقالاً بالخط العريض مع صورة قاتمة لنتنياهو يقول: "حكومة خراب البيت تمزّق الشعب".[28] أما هآرتس فقد قالت: "الائتلاف الحكومي يُعين قضاة المحكمة العليا وهم يحكمون في ملفات نتنياهو"، وفي الصفحة التي تليها عنوان آخر: "من الغد كل عضو كنيست من الليكود يستطيع أن يترشح لرئاسة المحكمة العليا"،[29] أما العنوان الرئيسي على الصفحة الأولى في هآرتس يقول: "الائتلاف الحكومي يسعى للتحكم بالتعيينات للمحكمة العليا، ليقين لا نقبل أن تلغي المحكمة قرارنا"، وفي الصفحة الثالثة كان العنوان: "تراجع الائتلاف الحكومي عن الانقلاب في محاولة لتحقيقه بطريقة

---

[27] ملحق مجلة كلكلست، صحيفة **هآرتس**، 2022/11/3، ص 6. (باللغة العبرية)

[28] الائتلاف الحكومي يقدم تعديل جديد على طريقة اختيار القضاة، والمستشار القضائي يقول: تسييس جهاز القضاء، **هآرتس**، 2023/3/21، ص 4. (باللغة العبرية)

[29] ملحق مامون، صحيفة **يديعوت أحرونوت**، 2023/3/21، ص 11. (باللغة العبرية)

ملتوية".[30] هذا ناهيك عن عناوين نشرات الأخبار على الفضائيات، والتي كلها تتحدث يومياً عن الانقلاب وتحويل "الدولة" إلى "دولة" ديكتاتورية، ومعها معظم البرامج الحوارية المسائية، مثل برنامج "ازور بحيرا Izure pehera"، ومعناه باللغة العربية "منطقة الاختيار"، الذي يقدمه الصحفي رڤيف دروكر Raviv Drucker، وكانت تقدمه أيالا حسون Ayala Hasson سابقاً قبل انتقالها إلى كان 11 أو Kan 11.

ثالثاً: تأثيرات الأزمة القضائية على المشروع الصهيوني:

1. التأثير على العلاقات الداخلية:

صحيح أن "الدولة" الصهيونية هي تجمع استيطاني تمّ جمعه وتركيبه بشكل قسري من جميع أنحاء العالم، لكنه مع ذلك يعيش وفق صيغة توافقية داخلية، فيما يخص حياته الداخلية، لتجمع استيطاني على المستوى الاجتماعي والسياسي، وأساس هذه الصيغة الحرية والديموقراطية التي تُعدّ الضامن الأساسي لبقاء التجمع، والحيلولة دون تفككه أو دخوله في صراعٍ داخلي ينتُج عنه التفكك في النهاية، أو التناحر والتصارع لدرجة الانهيار، وعليه فإن حرية الفرد مسألة مهمة جداً لدرجة إعطاء الحق للمثليين بأن يعبّروا عن أنفسهم ضمن مؤسسات وتجمعات خاصة بهم، وأن يتظاهروا من أجل تحقيق حقوقهم المدنية، وعلى هذا تُقاس كل الحريّات والحقوق المدنية في "الدولة" الصهيونية، والأهم من ذلك على المستوى السياسي إعطاء الحق في التعبير وحرية الرأي والانتخاب والترشح على أساس ديموقراطي ضمن دولة مؤسسات ديموقراطية فيها فصل كامل بين السلطات، خصوصاً السلطة القضائية التي تسعى الحكومة الحالية إلى الاستحواذ والسيطرة عليها، وإفقادها استقلاليتها.

هذه الحالة لها تأثير واضح كل الوضوح على العلاقات الداخلية في داخل الاحتلال الصهيوني، وهذا التأثير نراه واضحاً من خلال متابعة مجريات الأمور والأحداث بشكل يومي، ومتابعة وسائل الإعلام، وتعليقات وأقوال وكتابات كافة المستويات في الكيان، ويرى الخبراء في الشأن الداخلي، أن ما يسمى

[30] ملحق The marker، **هآرتس**، 2023/3/21، ص 2 و3. (باللغة العبرية)

إصلاحات قضائية يُشكل تهديداً للسلم الأهلي، وهناك تخوّف شديد من تحوّل الاحتجاجات إلى أعمال عنف وفوضى،[31] ويرى آخر أن ما يحدث هو محاولة من نتنياهو للهرب من السجن، لذلك فالتراجع صعب عليه، وأن ما يحدث سيؤدي إلى زلزال في "الدولة"، خصوصاً وأن نتنياهو ومعسكر اليمين كله ذاهب إلى النهاية، على الرغم من أن رئيس الشاباك Israel Security Agency—ISA (Shabak) السابق يوفال ديسكين Yuval Diskin حذّر من حرب أهلية وشيكة.[32] أما مائير كوهين باحث في معهد أبحاث الأمن القومي الذي يديره عاموس يدلين رجل الموساد السابق، فرأى أن ما يحدث أزمة عميقة وخطرة جداً، وتهدد الجميع وليس فئة معينة، وهو الموقف نفسه الذي عبّر عنه رئيس الدولة حاييم هيرتزوج في أن ما يحدث هو أزمة عميقة وخطرة، وأنه من موقعه كرئيس للدولة سوف يقدم مقترحاً لحل الأزمة، وقدّمه فعلاً، لكنه رُفض من الحكومة.[33]

إيتمار بن غفير

وقد عاد هيرتزوج ليقول في خطاب للشعب في مؤتمر صحفي إن هذا يوم الكارثة، فالشعب منقسم على نفسه، والأحداث تشير إلى ذلك، حيث إن هناك محاولة دهس لأحد المتظاهرين. كما أن الوزير بن غفير أقال مسؤول شرطة تل أبيب من منصبه وأحاله إلى منصب إداري صغير، بسبب عدم قمعه، أو ليونته مع المتظاهرين.[34] أما روني الشيخ Roni Alsheikh، رئيس الشرطة السابق ونائب رئيس الشاباك السابق، فقد رأى أن الوزير بن غفير يريد تحويل الصلاحيات الخاصة بالشرطة إليه،

---

[31] **هآرتس**، 2023/3/21، ص1 و3، (باللغة العبرية)

[32] يوني بن مناحيم، فضائية DW، برلين، 2023/3/2.

[33] إيال عليمة، فضائية DW، 2023/3/2.

[34] مائير كوهين، فضائية RT، موسكو، 2023/3/4.

وهذا موضوعٌ خطر يدمج الأمن بالسياسة ويُفقد ثقة الجمهور، ولا يجوز مطلقاً، وقال إنه لو كان على رأس عمله في الشرطة، فسيعمل وفق قرارات القضاء فقط، وأضاف "يا ويلنا إذا وصلنا إلى تلك المرحلة من الانقسام "الانقسام القانوني"".[35]

كتبت صحيفة هآرتس عنواناً عريضاً "خطر واضح ومباشر، نتنياهو وشركاؤه يريدون قلب إسرائيل إلى دولة ديموقراطية فقط في صندوق الاقتراع"، أما عنوان مدخل الموضوع "يريدون تفتيت المؤسسات الديموقراطية"،[36] ويرى آخرون أنه من الممكن أن تصبح "الدولة" كدول أوروبا الشرقية، وقد قام بعض الطيارين الاحتياط بعدم حضور يوم التدريب الأسبوعي احتجاجاً على الانقلاب على الديموقراطية كما يسمونه.[37] كما صرح يشاي سيلكي Ishi selke ضابط في سلاح المدرعات "احتياط"، أنه لن يخدم في الجيش ثانيةً، وسيرفض الحضور حين الاستدعاء للخدمة، لأن العقد مع "الدولة" انتهى بتحولها إلى ديكتاتورية. كما وصف يائير نتنياهو Yair Netanyahu، الابن الأكبر لرئيس الحكومة، المتظاهرين بالإرهابيين، ووصفهم رئيس الحكومة نفسه بالفوضويين.[38]

تعالت أصوات المسؤولين وغير المسؤولين المطالبة بعدم إقحام الجيش في هذا الموضوع، فقد قال الوزير السابق يوعز هندل Yoaz Hendel: إن هذه مسألة خطرة، ولها تداعيات على وجود "الدولة"، يجب الالتزام والحضور حين الاستدعاء، وكان هذا موقف يوآف جالنت Yoav Gallant وزير الحرب نفسه، وموقف بيني جانتس، وغادي أيزنكوت Gadi Eisenkot، وروني الشيخ، على الرغم من أنهم من زعماء المعارضة.[39] كما أن قائد هيئة الأركان هرتسي هليفي Herzi Halevi أبدى قلقاً كبيراً مما أسماه "تمرد الطيارين"، وتحدث مع نتنياهو شخصياً حول الموضوع، وكان رد الطيارين واضحاً: نحن لسنا إرهابيين ولا فوضويين، ومن حقنا أن نعبّر عن قلقنا ومخاوفنا، فنحن خدمنا وسنخدم "دولتنا" الديموقراطية

---

[35] فضائية 13 العبرية، "نشرة الثامنة،" 2023/3/9. (باللغة العبرية)

[36] فضائية 13 العبرية، "نشرة الثامنة،" 2023/3/5. (باللغة العبرية)

[37] جاي لارنك، ملحق The marker، **هآرتس**، 2023/1/6. (باللغة العبرية)

[38] فضائية 13 العبرية، "برنامج أمنون ليفي الاخباري،" الساعة السادسة مساءً، 2023/3/5. (باللغة العبرية)

[39] فضائية 13 العبرية، "برنامج إخباري: إيزور إبحراه،" السابعة مساءً، 2023/3/5. (باللغة العبرية)

وليس الديكتاتورية.[40] هذا إضافة إلى إعلان أكثر من مئة طبيب احتياط في الجيش، أنه في حال استدعائهم للخدمة فسيرفضون الطلب. هذا وقد أُقيمت جلسة مع رئيس اتحاد الطيارين "ميدان بار Meidan Barr" لإقناعهم بعد الإقدام على خطوة التمرد هذه، أن الجيش أكثر مؤسسة حساسة، والطيران أكثر ما يؤثر ويشكل حساسية مفرطة،[41] وقد وصل الأمر إلى عقد مجموعة من الطيارين الاحتياط مؤتمراً صحفياً أعلنوا فيه نيّتهم عدم الحضور عند الاستدعاء للخدمة، والسبب عدم الخدمة لمصلحة "دولة" ديكتاتورية.

ونشرت الصحف العبرية عناوين عريضة على صفحتها الأولى حول ما يحدث، تعبّر فيها عن الخلل الذي أحدثته التغييرات القضائية بالذات، والحكومة وتصرفاتها عموماً، فمثلاً عنوان الملحق الأسبوعي يوم الجمعة في يديعوت أحرونوت يقول: ""الشرخ المفتوح" إسرائيل 2023 دولة ممزقة الأساسات والسياسات والأيديولوجيات"،[42] وكانت قد عنونت قبل ذلك عناوين أخرى مثل: "سن قانون في احتفالية كبرى"،[43] أما الصفحة الرئيسية للصحيفة يوم الجمعة فكانت تحتوي على صورة لإحدى التظاهرات الكبرى، وقد كُتب عليها بالخط العريض "مسيرة البلد للتفتت وتحته القانون الجديد لم يتوقف"، ثم مجموعة تعليقات ومقالات على أغلب الصفحات تتحدث عن حجم الضرر الحاصل وحجم الكارثة كما يسمونها، نتيجة إصرار الحكومة على تغييرات مهمة وجذرية في جهاز القضاء تحد أو تقلل أو تعدم استقلاليته وتحوّله إلى أداة بيد الحكومة، الأمر الذي يجعل "الدولة" ديكتاتورية.[44]

أما الصحيفة الموازية لشهرة الأولى وهي هآرتس، والتي تعد يسارية إلى حدّ ما، فقد عنونت الصفحة الأولى في اليوم نفسه بصورة كبيرة للتظاهرات، وكتبت عليها "كسروا الحواجز" أو "غيّروا القواعد"، والعنوان الذي يليه أو تحته "الإحساس بالخطر غيّر الخط الأحمر لدى المتظاهرين ضد المتظاهرين"،

---

[40] فضائية 13 العبرية، "نشرة الثامنة مساءً،" 2023/3/5. (باللغة العبرية)

[41] المرجع نفسه.

[42] فضائية 13 العبرية، "نشرة الثامنة مساءً،" 2023/3/6. (باللغة العبرية)

[43] حاموساة لشفوع، **يديعوت أحرونوت**، 2023/3/3، ص 1. (باللغة العبرية)

[44] **يديعوت أحرونوت**، 2023/2/27، ص 8.

فالصورة والخبر يظهران مظاهرتين متقابلتين؛[45] واحدة مع الحكومة وأخرى مضادة، وقد اشتبكت التظاهرتان، ويظهر أشخاص يتخطون حواجز الشرطة الحديدية في الشارع. أما في عددها الصادر بعد يومين، فقد أظهرت صورة الصفحة الأولى المأخوذة جواً في تل أبيب عدداً هائلاً من الناس يغلقون تقاطعاً في وسط تل أبيب، أما العنوان الرئيسي فهو "إقامة تظاهرات كبرى في جميع أنحاء البلاد"، وبالحجم نفسه عنواناً آخر على الصفحة الرئيسية الأولى نفسها يقول: "رسالة قائد سلاح الطيران للطيارين يُظهر مستوى الاهتمام لخطورة رفض الخدمة".[46] وفي ملحق "جليريا Galeria" للصحيفة نفسها صورة على كامل الصفحة الأولى لتظاهرة تقودها مجموعة طبّالين يرتدون لباساً موحداً بلون عنّابي مائل إلى الحُمرة، وكتبت عنواناً عريضاً عليها "الطبّالون ضدّ الانقلاب"، وهذه الصورة والطبول واللباس تعبير لدى الشعب اليهودي عن السبي، فهم يصوّرون ما حصل انقلاباً على الديموقراطية، ومقدمة أو بداية لإعادة السبي للشعب اليهودي.[47] أما يديعوت أحرونوت فقد عنونت صفحتها الأولى لليوم نفسه، إضافة للصورة نفسها، لتظاهرة تل أبيب الضخمة بقولها: "التظاهرات تتوسع وتنتشر في وحدات الاحتياط في الجيش والخوف من رفض الأوامر بصمت".[48]

ونشرت مجلة موساف هآرتس Musaf Haaretz، التابعة للصحيفة، مقالاً للكاتب عوفري إيلاني Ofri Ilany يقول: "إذا كانت هكذا اليهودية فلنخلي لها الوطن، اليهودية في إسرائيل تتصرف مثل الكنيسة في إسبانيا زمن فرانكو، نحن لا نريدها ولا حتى النظر إليها".[49] ثم كتب يوفال نوح هراري Yuval Noah Harari في المجلة نفسها مقالة تحت عنوان "هذا انقلاب بكل معنى الكلمة، إسرائيل في طريقها إلى الديكتاتورية".

---

[45] **يديعوت أحرونوت**، 2023/3/3، ص 1. (باللغة العبرية)

[46] **هآرتس**، 2023/3/3، ص 1. (باللغة العبرية)

[47] **هآرتس**، 2023/3/5. (باللغة العبرية)

[48] **يديعوت أحرونوت**، 2023/3/5. (باللغة العبرية)

[49] عوفري إيلاني، مجلة **مساف هآرتس**، **هآرتس**، 2022/12/30، ص 50. (باللغة العبرية)

هذه نبذة أو عينة عن التغطية الإعلامية العبرية اليومية وعلى مدار الساعة حول الموضوع، ومدى تأثيره على الحالة الداخلية والأوضاع الإسرائيلية، فالكل يرى أنها كارثة وبداية لحرب أهلية وديكتاتورية تعبّر عن فساد سلطوي. وقد استعملت الشرطة العنف ضدّ المتظاهرين، وتمرد الضباط، وحصل شرخ بين كل المستويات والطبقات والفئات في الكيان، الذي يقوله الإسرائيليون اليوم ويمارسونه أيضاً أنهم في حالة انقسام وانشطار حاد، وأن هناك شرخاً يصعب ردمه أو إعادة التئامه؛ لأنه أعمق من أن يستطيع أحد علاجه، وإذا نظر المتابع إلى الحوارات على البرامج الإخبارية وسمع أقوالهم، حتى مقابلات الشارع، سوف يكتشف بسهولة ويسر كم هو الصدع القائم بينهم نتيجة الانقلاب الذي تسميه الحكومة إصلاحات قضائية، حتى بعد انتظار طويل لظهور نتنياهو لقول كلمة الفصل، خرج في مؤتمر صحفي مخيّباً للآمال مصرّاً على المضي في التغييرات التي يريدها هو وحكومته،[50] فأثار موجة من السخط والانتقاد، وهو الذي كان من المفترض أن يأتي بجديد، ولكنه أكد على المضي قدماً ولم يراعِ غليان الشارع، ولا نصف الشعب الثائر.

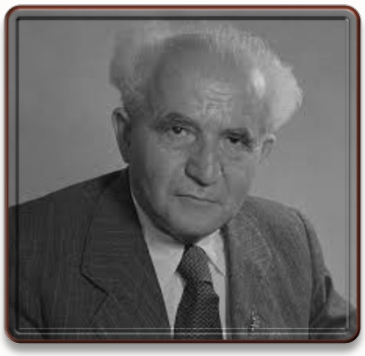

ديفيد بن جوريون

يتمثل رأي المعارضة بعبارة واضحة قالها ديفيد بن جوريون David Ben-Gurion عند افتتاح الكنيست: "هنا البرلمان العبري، التقى للمرة الأولى أبناء الشعب اليهودي والعربي من أجل العمل المشترك من خلال الفهم المتبادل والاحترام المتبادل".[51] بينما يرغب نتنياهو بتقويض هذه الأسس بانقلاب عسكري ديموقراطي، في حين يقول أنه يعبّر عن إرادة الشعب، والدليل أنه لم يدعُ المستشارة القضائية لجلسة الحكومة الأولى، إذاً يمكن اعتبار الحكومة بلطجية، وهذا يظهر بجلاء من طبيعة القوانين التي تسعى لسنّها بدعوى الحد من سلطة الجهاز القضائي، الذي يُضعف من قدرة السلطتين التنفيذية والقضائية، وهذه القوانين يريدها نتنياهو لدوافعه الذاتية وهي كالتالي:

---

[50] الفضائية العبرية 13، "مؤتمر صحفي لنتنياهو،" الساعة الثامنة والنصف مساءً، 2023/3/23. (باللغة العبرية)

[51] صحيفة **دافار**، 1949/3/11. (باللغة العبرية)

- قانون يُبطل تقديم نتنياهو للمحاكمة.
- قانون "التغلب" الذي يسمح بإعادة سنّ القوانين التي تُلغيها المحكمة العليا.
- قانون يجعل من الصعب على المحكمة العليا إبطال قوانين سنّها الكنيست عبر اشتراط أغلبية خاصة من أجل ذلك، وليس كما السابق أغلبية بسيطة.
- قانون يُضعف مكانة المستشار القضائي للحكومة بتقسيم وظيفته إلى وظيفتين، الثانية بيد المدعي العام.
- قانون يتيح للوزراء تعيين المستشارين القانونيين لوزاراتهم.
- تغيير طريقة تعيين القضاة، بحيث يُفقد التوازن بين السلطات الثلاث.
- قانون تغيير معيار الأقدمية في تعيين رئيس المحكمة العليا.
- قانون لتخفيض سنّ تقاعد قضاة المحكمة العليا من 70 إلى 67 عاماً.
- تعيين قضاة ينتمون إلى اليمين.
- قانون يلغي بند التحريض على العنصرية، لإدخال عناصر متطرفة للكنيست.[52]

إن جزءاً من الكيان، يعادل النصف تقريباً، يرى في هذه الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخ الكيان، وستأخذ "الدولة" إلى المجهول وإلى الاقتتال والدمار وخسارة الكيان ووجوده من أساسه، وهو ما يراه كثير من الكتّاب والمحللين المطّلعين على الشأن الصهيوني، فقد رأى وديع عواودة أن هذه بداية التدمير الذاتي للكيان،[53] وكذلك رأى صالح النعامي أن ذلك مؤشر انهيار داخلي.[54] ورأى نضال محمد وتد

---

[52] تداعيات تشكيل الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخ إسرائيل، موقع صحيفة **العربي الجديد**، 2023/1/9، انظر: https://www.alaraby.co.uk/opinion

[53] وديع عواودة، جهات إسرائيلية تصعّد تحذيراتها من حكومة نتنياهو، موقع صحيفة **القدس العربي**، 2023/1/2، انظر: https://www.alquds.co.uk

[54] صالح النعامي، هل تنهار إسرائيل من الداخل، موقع نبض، 2023/1/13، انظر: https://nabd.com/s

الرأي نفسه،[55] كما عبّر عن الرؤية نفسها عريب الرنتاوي،[56] وتساءل محسن محمد صالح عن الوضع الداخلي في الكيان، وهل سيصل إلى الانفجار؟[57]

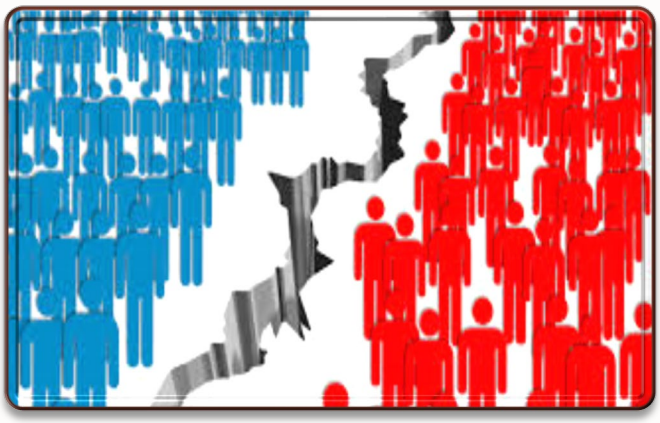

إن المتابع لهذه التحليلات والمتابع لسير الأحداث وطبيعتها ثم تطوراتها الميدانية سيكتشف أن هناك خللاً كبيراً وصل حداً لم يصله من قبل على مستوى الانقسام، وليس لفئة قليلة كما كان يحدث سابقاً في الكيان الصهيوني، وهذا الخلل بدأ يتحول إلى صراع واقتتال خفي يجري من تحت الطاولة، هذا ناهيك عن الاحتقان الذي لا يمكن لأحد احتواؤه أو السيطرة عليه، وهو ما سيتحول في لحظة ما إلى انفجار قاتل يمكن أن يكون فعلاً خطراً وجودياً على الكيان، فالتجمع الاستيطاني منقسم على نفسه ومتصارع فيما بينه، إضافة للخسائر الاقتصادية وخسارة داعميه التي سنتحدث عنها لاحقاً.

2. التأثير على العلاقات الخارجية:

إن "دولة" الاحتلال هي كيان تمت صناعته وتركيبه ليقوم بمهمة استعمارية، وعليه تمت رعايته من الاستعمار العالمي، وأحد قواعد هذه الرعاية أن يكون كياناً قوياً عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وإعلامياً، وأن يحظى بعلاقات دولية ديبلوماسية على أعلى مستوى من القبول، وكل ذلك مرتبط بأمر مهم جداً وهو بناء نظام سياسي يحكم هذا الكيان بصيغة تجعله قادراً على تجاوز الاختلافات الحادة جداً بين أعضائه، وقد تمت صياغة هذا النظام على أساس ديموقراطي "بين أعضاء التجمع الاستيطاني أنفسهم"،

---

[55] نضال محمد وتد، حقيقة الجدل الإسرائيلي الداخلي، موقع عرب 48، 2023/1/14، انظر: https://www.arab48.com

[56] عريب الرنتاوي، إسرائيل (تتمشرق) ما الذي يعنيه ذلك؟ صحيفة **الأيام**، رام الله، 2023/1/18، انظر: https://www.al-ayyam.ps/ar

[57] محسن محمد صالح، هل يتفجر الوضع الداخلي في الكيان الإسرائيلي؟، موقع عربي 21، 2023/1/23، انظر: https://arabi21.com

وليس لكل المتواجدين على الأرض المحتلة، وأول أسس الديموقراطية هو الفصل بين السلطات، ثم إعطاء الحريات الاجتماعية والفردية كاملةً غير منقوصة، ثم بعدها يأتي الادعاء بالممارسة الديموقراطية الشاملة لكل المواطنين في الدولة، وهذه الممارسة الشكلية يتم فضحها في مناسبات كثيرة وبشكل مستمر في أثناء التعامل مع الفلسطينيين في الأرض المحتلة سنة 1948، أي الذين يُعتبرون مواطنين رسمياً، ولهم كل الحقوق في "الدولة"، لكن في الحقيقة يتم التعامل معهم على أنهم أعداء، ويتم حرمانهم من تلك المساواة المزعومة، ثم ينتقل إلى داخل اليهود أنفسهم حيث هناك طبقة مسيطرة "الأشكنازية" تمارس تمييزاً عنصرياً ضدّ الفئات الاجتماعية الأخرى الشرقية، وبالذات العربية والفلاشا، ثم الروس.[58]

يمارس التمييز العنصري ضدّ هذه الفئات في كل المجالات، لكن هذا التمييز لا يكون صراحةً وعلناً، فلا يتم الإعلان عنه ولا قبوله رسمياً، وإذا ما حدث حادثٌ يُظهر ذلك على الملأ، تقوم الجهات الرسمية بالاعتذار والتنصل من المسؤولية، وإلقائها على عاتق الشخص أو الجهة، ودائماً هناك تغن بالعدل والديموقراطية لجميع مواطني "الدولة"، خصوصاً وأن هناك قضاءً مستقلاً ومهنياً يُطبق العدالة وفقاً لمبادئ حقوق الإنسان المقرة دولياً، لكن من وراء ذلك تكون الممارسة على الواقع مغايرة بشكل كلي.

كان الاستعمار الغربي الأمريكي يتعاطى مع هذه الحالة في "دولة" الكيان، ويرى أن ما يدور في السر لا يعنيه ما دام المعلن رسمياً تباهٍ بالديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان والقانون والقضاء المستقل ومراعاة القانون الدولي العام، والتماهي مع الغرب ودوله المتقدمة في الديموقراطية، وهذا الموقف والحالة اصطدمت بالحكومة اليمينية الحالية التي ضمت حزبين متدينين متطرفين عنصريين، قامت دعايتهما على هذا الأساس، وكسبَا الأصوات الانتخابية على هذا الأساس. وبناءً على ذلك اعتمدوا أسلوباً علنياً في السياسة الحزبية، فهم يعلنون عبر رؤساء تلك الأحزاب (إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش) عن حقيقة "دولة" الاحتلال وعن عنصرية مفرطة ودموية، وتجاوز للقوانين القضائية، وكذلك للقانون

---

[58] أرييه أزولاي وعدي أوفيرا، **نظام ليس واحداً الاحتلال والديموقراطية بين النهر والبحر**، ترجمة نبيل الصالح (رام الله: مدار، 2012)؛ أسعد غانم، **تحدي الهيمنة الأشكنازية الهامشيون في إسرائيل** (رام الله: مدار، 2005)؛ وسامي شالوم شطريت، **النضال الشرقي في إسرائيل بين القمع والتحرر، بين التماثل والبديل، 1948–2003**، ترجمة سعيد عياش (رام الله: مدار، 2005).

الدولي، ولا يعترفون بحقوق الإنسان إلا لمن هو صهيوني يهودي، ولا يهمهم الرأي العام سواءً الشعبي أم الرسمي، ولا يعترفون بالاحتلال لأراضي سنة 1967، ويصرّحون علناً أنها أراضي "إسرائيل"، ويطالبون بضمها وإنهاء قضية الاحتلال بالترانسفير للفلسطينيين.

هذا الموقف جعل العالم الغربي الاستعماري الداعم للكيان الصهيوني يقف علناً ويطالب "الدولة" بوقف هؤلاء وإنهاء هذا التوجه، وأعلن أنه لن يتعامل معهم، وقد ورد على لسان الإدارة الأمريكية الداعم الأول والأكبر للكيان الصهيوني أنها لا تنوي استقبال سموتريتش في أمريكا، وإن استقبلته فلن يكون ذلك رسمياً، وفعلاً ذهب إلى أمريكا ولم يحظَ باستقبالٍ كوزير،[59] خصوصاً بعد تصريحه الذي تداوله الإعلام بشكل واسع، وهو ردٌ على سؤال الصحافة عما حدث في بلدة حوارة من إحراق للبلدة على يد المستوطنين بعد عملية مقاومة حدثت في شارع البلدة، ولا علاقة لأهل البلدة بالعملية، فقال سموتريتش رداً على الصحافة: "الأصل أن يتم محو حوارة عن الخريطة ومن الوجود، وعلى الدولة أن تقوم بذلك".[60]

على المستوى الدولي أيضاً، فإن تقويض استقلالية القضاء تعني برأي المسؤولين والمختصين الصهاينة أن هناك إمكانية لذهاب جنرالات وشخصيات مسؤولة في "الدولة" إلى المحاكم الدولية، وهذا لأن المحاكم الدولية كانت تعيد القضايا للمحاكم الإسرائيلية، لأنها تثق بكفاءتها واستقلاليتها، وهو ما يشمل حصانة لجيش الاحتلال، والآن سوف تفقد المحاكم وبالذات المحكمة العليا الإسرائيلية مصداقيتها، ما يعني قبول القضايا المرفوعة ضدّ الأعمال والممارسات التي يمارسها الاحتلال، وهذا من جهة أخرى يجعل الجيش ليس جيشاً احترافياً، لأنه سيمثل إرادة سياسية متطرفة لا تعبّر عن قانون ولا عن حقوق، وترقى إلى أن تكون جرائم حرب، وهذا ما سيأخذ قادة "الدولة" إلى الجنايات الدولية، كون الجسم

[59] الفضائية العبرية 13، "نشرة الثامنة،" 2023/3/16. (باللغة العبرية)

[60] الفضائية العبرية 13، 2023/3/10. (باللغة العبرية)

القضائي الإسرائيلي المقبول والموثوق عالمياً، أصبح بفعل هذه التغيرات غير موثوق، وهنا بدأت دول أوروبا وأمريكا أيضاً تحذّر "إسرائيل" من مغبّة ما تقوم به من تغييرات في نظام الحكم،[61] والأهم التغييرات القضائية، الأمر الذي يعني سقوط نظرية "الدولة" اليهودية الديموقراطية لصالح اليهودية العنصرية، وفقدان الحصانة الدولية لدى دول العالم الغربي الاستعمارية، التي أصبحت ترى في نتنياهو، الذي طالما افتخر بأنه وضع هذه "الدولة" في مصاف الدول العظمى، رهينة لشركائه المتدينين الذين يأخذون "الدولة" إلى "دولة" دينية يهودية عنصرية تحكمها "الهالاخاه Halakhah التوراتية".

هذا ناهيك عن الانسحاب من اتفاقيات "السلام" مع الفلسطينيين، واعتبار الاتفاقيات مع الأردن ومصر سيئة،[62] ثم المناداة بـ"إسرائيل" الكبرى؛ وهو ما فعله سموتريتش حين وضع خريطة "إسرائيل" الكبرى من النيل إلى الفرات على منصة الخطاب عندما زار فرنسا في آذار/ مارس 2023، بصفته وزيراً للمالية في الكيان، وهذا التصرف الذي يُعد رسمياً جعل الأردن يطالب الاحتلال بتوضيحات، كما أقر البرلمان الأردني قراراً بطرد السفير الإسرائيلي من عمّان، وكذلك قامت أمريكا باستدعاء السفير الإسرائيلي في واشنطن لمحادثة توبيخ، وقد علّق رفيف دروكر الصحفي المشهور في قناة 13 قائلاً: "إن هذا يضر جداً بالعلاقات الخارجية لإسرائيل".[63]

كما زاد في سوء العلاقات مع الاتحاد الأوروبي تصريح وزير خارجية الاتحاد الأوروبي أنه سيزور السلطة الفلسطينية في رام الله في أثناء زيارته لـ"إسرائيل"، الأمر الذي أدى إلى عدم تعامل هذه الحكومة معه.[64]

---

[61] فضائية فلسطين، رامز عيد، "برنامج حوار الساعة مع: محمد دحلة،" 2023/3/10.

[62] إيال عليمة ويوني بن مناحيم، فضائية DW، "برنامج المسائية،" 2023/3/2.

[63] فضائية DW، 2023/3/22.

[64] رفيف دروكر، **هآرتس**، 2023/3/16، ص 4. (باللغة العبرية)

على صعيد آخر، نشر الإعلام الصهيوني ما مفاده أن الاتفاق الائتلافي الذي عقده نتنياهو مع الأحزاب اليمينية الدينية العنصرية، يقضي بطرد طالبي اللجوء "الأفارقة"،[65] الأمر الذي ترفضه الدول الغربية بشدة. كما ذكرت إحدى الكاتبات أن الهدف الأسمى لهذه الأحزاب، هو إخراج الأحزاب العربية في "الدولة" على القانون كمقدمة لإلغائها،[66] الأمر الذي يسيء إلى صورة "إسرائيل" عالمياً، ولديموقراطيتها، والذي صعّد الموقف مع الغرب بالذات، الذي لا يقبل المساس بالمواطن العربي بهذا الشكل الجماعي العنصري العلني، وهذه التصرفات من الحكومة تجعل الدعم العالمي لـ"الدولة" يتقلص، وقد ينتهي، وبما أن هذه "الدولة" لا تقوم إلا على الدعم الاستعماري، فإنه من الواجب عليها أن تحافظ على ما يرضي الدوائر الاستعمارية، وألا تُغضبها، خصوصاً وأنها لا تمنعها من فعل كل ما تريد بالسر، بدون إعلان، ولماذا هذا الإعلان وفضح الأمور، خصوصاً وأن الأمر مكشوف للقاصي والداني؟ أحزاب دينية متطرفة، وزعماء لها يسعون لتوسيع انتشار أحزابهم، عبر كسب الجزء المتطرف من الكيان الصهيوني، والذي لا يتعامل بعقلية الدوائر الاستعمارية الكبرى، بل بالطريقة الساذجة استعمارياً، حيث يعلن عن نواياه، وهذه الرؤية تجعله مفضوحاً وغير مقبول، وهو ما لا يريده الاستعمار، ولا تريده "الدولة" فعلاً.

بتسلئيل سموتريتش

أحد الكتّاب يرى أنّ سموتريتش يريد "إسرائيل" مصروعة، أي أصابها الصرع، وأخذت تتصرف بدون وعي، وهذه "الدولة" المصروعة ليست هي "الدولة" التي يريدها الاستعمار ويدعمها، ولا هي التي تؤدي وظيفتها على الوجه الأكمل. أما الحكومة فإنها كالذي يشن حرباً على ربّ نعمتها؛ الغرب وأمريكا، وعلى شركات التقنية العالية العابرة للقارات والجنسيات، والتي تسيطر على العالم الحديث، فقد كتبتْ هآرتس في عنوان عريض أن

[65] **هآرتس**، 2022/12/29، ص 8. (باللغة العبرية)

[66] ميراف أرلوا زوروف، ملحق The marker، **هآرتس**، 2023/3/10، ص 12. (باللغة العبرية)

سموتريتش فتح جبهة مواجهة مع الولايات المتحدة والهايتك High-Tech،[67] وهذه الجبهة فوق أنها تضع الاقتصاد الإسرائيلي في موقف حرج، فإنها فوق ذلك تضر بالعلاقات الاستراتيجية مع أمريكا شرطي العالم والقوة العظمى التي تدعم "إسرائيل" بدون حدود، لكن الحكومة أو هؤلاء الأعضاء أو الوزراء فيها لا يعطون أمريكا حقها من الاحترام، وبالتالي يخربون العلاقة معها، وهو ما يُعد تجاوزاً لكل الخطوط الحُمر مع أمريكا، وكذلك مع أوروبا، خصوصاً الدول الوازنة فيها كبريطانيا وفرنسا، التي ذهب نتنياهو إليها ليحاول إيضاح موقفه، ووقف ما عدّته بريطانيا إضراراً بالعلاقة معها، على الرغم من أن الموضوع في ظاهره مسألة داخلية، إلا أنه وكما يبدو فإن الداخل الإسرائيلي يهُم كل أوروبا والدول الاستعمارية، بينما هذه الحكومة لا ترى إلا مصالح أشخاص الوزراء ورئيسهم الذي لا يعنيه أحدهم إلا نفسه ومكاسبه الخاصة، وكسب الناخب من أجل أن يصلوا إلى الكرسي، حتى لو كان ذلك لا يُلبي مطالب الدولة الاستعمارية الكبرى، أو يحرجها.

وهنا تكون العلاقات الخارجية قد أُصيبت إصابة مباشرة، وهو ما لا يتفق مع أصل تكوين الكيان، كما أنه يضر بمصالح الدول الأخرى حتى لو كانت قوية واستعمارية، لأن لها علاقات مع دول أخرى قد تتضرر من هذه الممارسات المتطرفة، فالغرب وأمريكا لا يَرضى إثارة العرب التي تسببها تصريحات متطرفة ترى أن "إسرائيل" من النيل إلى الفرات، ولا يقبل التصريحات التي تعدّ "السلام" ضرراً بأرض "إسرائيل" وتنازلاً عنها، ولا يقبل اعتبار الضفة المحتلة وقطاع غزة أرض "إسرائيل" ويجب ضمها، فهذه السياسات والتوازنات لا يمكن كسرها فوراً ومرةً واحدة، وإن كان يريده الغرب فعلاً؛ إلا أنه مطلوب سياسياً وديبلوماسياً. ولو كانت هذه "الدولة" لها الأولوية والأفضلية لدى الاستعمار، وكانت الدول العربية تابعة ومستعمرة من الناحية الفعلية، فالعلاقات الدولية تُصاغ على المدى الطويل وفق توازنات عالمية وإقليمية يجب عدم المساس بها ومراعاتها على الأقل وقتياً وعلى العلن، حتى لو انتهكت على المدى الطويل وبالتدريج، وهذه التوجهات لدى الحكومة الحالية للاحتلال، تتعارض مع الأسس الدولية والاستعمارية، وتُوجِد شرخاً داخلياً ينعكس على العلاقات الخارجية سلباً أيضاً، فالشارع في "دولة"

[67] **هآرتس**، 2023/3/5، ص 4. (باللغة العبرية)

الاحتلال ملتهب، ما يجعل هناك نداءات من دول مثل أمريكا إلى الحكومة وإلى نتنياهو شخصياً لتهدئة الشارع، وحلّ الإشكاليات مع وزرائة ومع شعبه الذي ينقسم على نفسه.

قال سامي بيرتس Sami Peretz في مقالة له: إن سموتريتش تطرق إلى المخاطر والمكاسب، لكن المختصين ذكروا له أن الواضح هو مخاطر فقط ولا يوجد مكاسب؛[68] فعلى المستوى الداخلي كانت الخسائر والمخاطر كبيرة لدرجة الشرخ الاجتماعي والانقسام لدرجة الوصول إلى الاقتتال الداخلي. وعلى المستوى الخارجي أكثر خطورة وأكبر خسارة، فهذه "الدولة" التي يتعامل معها العالم على أنها ديموقراطية فقدت هذه الصفة. وعلى مستوى الدعم الأمريكي بدأ الأمريكان يوجهون اللوم ويحذرون من الاستمرار في هذا النهج، ما يعني خسارة على المستوى الدولي بكل ما تعني الكلمة من معنى.

إنّ أوروبا والدول العربية التي تُطبّع مع "الدولة" المحتلة في الآونة الأخيرة، والدول التي تسعى لإتمام عملية التطبيع وإخراجها إلى العلن، كل أولئك يمكن أن تتغير نظرتهم وديبلوماسيتهم وعلاقاتهم مع حكومة كهذه، وهذا ليس فقط خسارة مرحلية، إنما هو خسارة استراتيجية، وهذا معناه خطر وجودي على "الدولة"، وهو ما حذّر منه عاموس جلعاد Amos Gilad الذي شغل مناصب أمنية رفيعة، ويُعدّ من أهم الشخصيات الأمنية الاستراتيجية، حيث قال: لم يمر على "الدولة" أيام كهذه أبداً طوال وجودها، وهذه بداية الانهيار إذا لم تُحل الأزمة فوراً؛ وهذا ما قاله كثيرون وعلى مستويات عدة من شخصيات لها وزنها السياسي والاقتصادي والأكاديمي والعسكري والأمني، والتي لها باعٌ في خدمة "الدولة"، حتى أن يوآف جالنت، وزير الحرب الإسرائيلي وعضو الليكود، طلب من نتنياهو إيقاف هذا الانهيار، وكان على وشك الخروج في مؤتمر صحفي بعد تهديد بأنه لن يستمر بدون حلّ، لولا أن نتنياهو التقاه قبل خروجه بقليل وأقنعه بأن يمنحه قليلاً من الوقت لحل الأزمة بطريقة يحفظ فيها ماء الوجه للجميع.[69]

---

[68] سامي بيرتس، ملحق The marker، **هآرتس**، 2023/3/22، ص 2. (باللغة العبرية)

[69] الفضائية العبرية 13، "نشرة الثامنة،" 2023/3/24. (باللغة العبرية)

3. التأثير على الاقتصاد:

المشروع الصهيوني في أساسه مشروع استعماري، ما يعني أنه في الجزء الأول والأكبر منه مشروع اقتصادي، فهدف الاستعمار يتمثل أولاً بالاستحواذ على الخيرات ونيلها بدون دفع الثمن المطلوب، وبشكل غير شرعي، لذلك فإن الاقتصاد أساس من الأساسات الأولى التي يعتمد عليها المشروع الصهيوني، والذي يمكن اعتباره مشروعاً رأسمالياً غربياً.[70] لذلك وجدنا أنّ هذا المشروع الرأسمالي بامتياز، والذي استعمل الأسلوب الاشتراكي في بداية تأسيسه، وأسس "الكيبوتس Kibbutz"،[71] كأسلوب اقتصادي لاستيعاب المهاجرين الذين جاء بهم للاستيطان كمادة للمشروع من أجل إنجاحه ونجاحه، لا بدّ أن يبدأ بالنجاح الاقتصادي، لذلك لم يتوانَ عن استعمال أي أسلوب اقتصادي إذا كان يحقق أهدافه في دعم المشروع وتقويته، خصوصاً وأنه أُقيم بدعم خارجي من الدوائر الاستعمارية الكبرى،[72] لكن لا بدّ من وجود اقتصاد ذاتي لهذا المشروع على الأرض، وهذا الاقتصاد يعتمد على ثلاثة مقومات: سرقة الأرض والموارد الفلسطينية وهذا أولاً،[73] ثم المساعدات الخارجية، ويليها بناء اقتصاد ذاتي قوي جداً ومتطور جداً، وعلى أعلى مستوى من التقنية والحرفية في

---

[70] عادل سمارا، **الاقتصاد السياسي الصهيوني المعجزة والوظيفة** (رام الله: مركز الشرق العامل للدراسات الثقافية والتنموية، 2008)، ص 41.

[71] عناد السرخي، **الكيبوتس منذ النشأة استمرارية أم تغيير** (رام الله: مدار،2008).

[72] جيريمي م. شارب، **المساعدات الخارجية الأمريكية لإسرائيل** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012).

[73] وليد خدوري، **آفاق بترول شرق المتوسط** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007)؛ ووليد خدوري، **بترول شرق المتوسط** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015).

جميع المجالات، الأمنية والعسكرية وصناعة التقنية العالية "الهايتك"،[74] والتجارة، وما إلى ذلك من الطرق الاقتصادية التي تجعل من المشروع الصهيوني مشروعاً ذا مردود اقتصادي عالٍ على أصحابه شخصياً.

من هذا المنطلق، فإن الحديث عن المشروع الصهيوني من أي جانب لا بدّ أن يتخلله حديث عن الاقتصاد الصهيوني، هذا الاقتصاد الذي يُعدّ هدفاً بحد ذاته، ثم إنه لا بدّ من الحفاظ على مستوى اقتصادي متطور داخل الكيان للحفاظ على مستوطنيه من التفلّت والهرب، أو ما يسمى الهجرة العكسية، وإبقاء الحياة داخل الكيان مغرية للقادم الجديد الذي يسعى لتحقيق دخل أكبر ورفاهية أكثر، لذلك ذهبت "دولة" الاحتلال إلى اتفاق أوسلو بدوافع اقتصادية بالقدر نفسه من الدوافع الأخرى إن لم يكن أكثر.[75]

إن الحديث عن الاقتصاد والخسائر الاقتصادية عند كل مرحلة سواءً كانت حرباً أم أزمةً عالمية أم جائحة أم أزمة داخلية كالحاصلة حالياً تجده حاضراً وبقوة، وتجد كل المفكرين والخبراء والمحللين يتحدثون عن أمرين مهمين معتبرين أنهما الأهم على الإطلاق؛ الخطر الوجودي ثم الخطر الاقتصادي، كون الأخير المقدمة للأول، خصوصاً في الواقع الحالي الذي يشهد فيه الكيان تقدماً عسكرياً وصناعياً وأمنياً على كل المحيط العربي، فإذا وقع الخطر بدأ الحديث والتخوف من تراجع الشيكل، وهروب الاستثمارات،[76] وأعاد هذا التأكيد كثيرون منهم: عاموس يدلين رئيس معهد أبحاث الأمن القومي، وكذلك راؤول سارغو Raul Sarugo رئيس اتحاد بناء الأرض Israel Builders Association الذي رأى أن الأزمة الحالية والتي تسمى إصلاحات قضائية سوف تعيق الاستثمارات الخارجية وسيتم دفع ثمن اقتصادي باهظ.[77]

---

[74] رندة حيدر، **الصناعات الأمنية الإسرائيلية، الوظيفة الإستراتيجية والاقتصادية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013)؛ وفضل مصطفى النقيب ومفيد أحمد قسّوم، **الاقتصاد السياسي لصناعة التقنية العالية في إسرائيل** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2015).

[75] منير فخر الدين، **دليل إسرائيل العام 2020**، ص 587.

[76] يوني بن مناحيم، فضائية DW، "برلين المسائية،" 2023/3/2.

[77] الفضائية العبرية 13، راؤول سارغو، "برنامج إيزور ابحراه،" 2023/3/5. (باللغة العبرية)

أوردت هآرتس تقريراً في الملحق الاقتصادي عن بروفسور في الاقتصاد، يهودي أمريكي اسمه نوريل روبيني Nouriel Roubini، كان من متوقعي الأزمة المالية في سنة 2008، قوله أن هذه الأزمة إذا استمرت في "إسرائيل"، فإنها ستُقبل على تشويش اقتصادي يؤدي إلى أزمة مالية تؤثر سلباً على 80% من سكان "إسرائيل"، وإلى هروب رؤوس الأموال، وإلى هبوط الشيكل، ويكون من الضروري رفع قيمة سعر الفائدة، وهذا يؤثر على التضخم والبطالة أيضاً.[78] وفعلاً قامت كبرى شركات الهايتك في "إسرائيل" ريسكيفايد Riskified بتحويل 500 مليون دولار إلى الخارج كنوع من الاحتياط والتخوف من مآلات الأمور، بسبب الاحتجاجات على التغييرات القضائية.[79] وحتى 2023/3/10 قدّرت كلكليست Calcalist أن مقدار ما تسرب من الأموال إلى خارج البلد قدر بتسعة مليارات دولار، والحكومة لا تنظر إلى الموضوع بجدية.[80] وذكرت مامون Mamon أيضاً أن "بنك إسرائيل Bank of Israel" أصبح في خطر، وأصبحت استقلاليته في خطر حقيقي،[81] وليس أقل خطراً من ذلك أمن الأسرة الإسرائيلية الاقتصادي الذي ينادي به المتظاهرون، فهُم يريدون منع الديكتاتورية التي ستحولهم إلى فقراء متسولين.

من جانب آخر، رأت هآرتس أن هذه التغييرات ستؤدي في نهاية المطاف إلى سيطرة على مراكز الدراسة والتطور في البلد، ما يعني كارثة علمية اقتصادية، وعلى مستوى الجامعات خلل في مراكز الدراسة العلمي، ما يعني تأخر في الحريات إلى حدّ العدم، وهذا سيؤثر سلباً وبالدرجة الأولى على الاقتصاد الإسرائيلي، الذي يقوم على أساس الدراسة العلمي والتطوير في هذه المراكز.[82] وكانت الصحيفة نفسها قد عنونت في صفحتها الأولى قبل ذلك بعنوان عريض يقول: "إسرائيل تعاني خطر الانتحار الاقتصادي، والانقلاب يُضعف الاقتصاد"، ففي الوقت الذي كانت شركة تصنيف درجات

---

[78] إيتان إبراييل، الملحق الاقتصادي The marker، **هآرتس**، 2023/3/5، ص 2. (باللغة العبرية)

[79] الفضائية العبرية 13، "نشرة الثامنة،" 2023/3/8. (باللغة العبرية)

[80] ملحق كلكلست، **يديعوت أحرونوت**، 2023/3/10. (باللغة العبرية)

[81] ملحق مامون، استقلالية بنك إسرائيل في خطر، **يديعوت أحرونوت**، 2023/3/21، ص 2. (باللغة العبرية)

[82] ملحق The marker، **هآرتس**، 2023/3/15، ص 1. (باللغة العبرية)

بطاقات الاعتماد العالمية تُصنف "إسرائيل" من الاقتصادات القوية في العالم، أصبحت الآن تعاني من تدني التصنيف.

هذه عينة مما يتداوله الخبراء الاقتصاديون ويصرّحون به حول الأوضاع، وما يمكن أن تصل إليه نتيجة هذه الأزمة، وكلما طال الوقت تعمقت الأزمة وزاد الشرخ وزاد معه الاقتصاد تدهوراً، هذا ناهيك عن تدهور صناعة التقنية العالية والبرمجيات التي تعتمد في جزء منها على الجيش الذي يعود الفضل له في إقامتها، ورفدها بالكوادر حتى اليوم. كما أوجدت هذه الأزمة شرخاً داخل المؤسسة العسكرية كما رأينا، ما يمكن أن يعود بالضرر البالغ على الاقتصاد المرتبط بالجيش في جانب القوى البشرية التي يُخرجها خصوصاً خريجي الوحدة ،8200[83] الذين إن اختل عملهم أو ثقتهم أو تأثر وضعهم الاقتصادي سوف يكون ذلك مدعاةً للانهيار والتدهور في مجال صناعة التقنية العالية "الهايتك".

رابعاً: تداعيات وارتدادات الأزمة بعد إعلان تجميد التعديلات القضائية:

بعد أن أعلن يوآف جالنت وزير الحرب في مؤتمر صحفي أنه على نتنياهو وقف الإجراءات القضائية، بعد أن فتح المجال لنتنياهو للقيام بما ينهي الأزمة، لكن نتنياهو خرج بمؤتمر صحفي لم يقدم فيه أي شيء، ما اضطر جالنت لعقد ذلك المؤتمر[84] مدعوماً من الجيش، وهذا أضعف موقف نتنياهو جداً بسبب حساسية مكانة وزير الدفاع، وبدأت الأصوات تعلو فوراً أن هذا هو المساس الحقيقي بالأمن؛ الأمر الذي دفع الهستدروت Histadrut (نقابة العمال العامة) للتدخل وإعلان الإضراب الشامل خلال يومين؛ ما يعني الشلل التام بكل مرافق الحياة في البلد، وإذا ترافق ذلك مع تظاهرات المعارضة فإنها ستتضاعف لتصبح مليونية، وهذا ما دفع نتنياهو إلى المسارعة في اليوم نفسه إلى الإعلان عن تجميد الخطوة والتفاوض؛ الطرح الذي قبله قادة المعارضة، وخرج لبيد وجانتس في مؤتمرين صحفيين

[83] الاقتصاد السياسي لصناعة التقنية العالية في إسرائيل، **هآرتس**، ص 106. (باللغة العبرية)

[84] الفضائية العبرية 13، "مؤتمر صحفي لجالنت،" 2023/3/25. (باللغة العبرية)

للإعلان عن الاستعداد للمفاوضات، كما أعلنت الهستدروت عن تجميد الإضراب قبل بدئه مساء 2023/3/27.[85]

في السياق نفسه، أعلن نتنياهو عن إقالة جالنت، علماً أنه من أقطاب حزبه الأساسيين، فهو الرابع في قائمة القيادة الحزبية ووزير دفاعه، في فترة حرجة حيث الأوضاع الداخلية في حالة غليان، وكذلك الوضع الأمني في تدهور واضح، والتحذيرات من تدهور أكثر خلال رمضان (آذار/ مارس 2023) في عز تفاقم الأزمة، وبدأ معه التصعيد حيث حدثت عملية في حوارة في 2 رمضان، وتمّ إطلاق خمسة صواريخ من غزة في 10 رمضان، وزاد الوضع الأمني تأزماً عندما أقدمت الشرطة الإسرائيلية على الاعتداء على المصليين داخل المسجد الأقصى في 13 رمضان ما دفع المقاومة إلى إطلاق 35 صاروخاً من لبنان تبعها ثلاثة صواريخ من سورية في اليوم التالي، وفي اليوم الذي يليه حدثت عملية قتل ثلاثة مستوطنين في الأغوار.[86] وهذا جعل الأصوات ترتفع عالياً حيث إن الوضع الأمني في تدهور متسارع، والسبب هو الأزمة القضائية على العموم التي أوصلت إلى إقالة وزير الدفاع، وهذا يعني "دولة" بدون خطة دفاعية عن نفسها، عدا الانقسام بحدّ ذاته. وقد بدأ الإعلام الإسرائيلي بكل قوته وعبر تحليلات الخبراء والصحفيين ثم الأمنيين أمثال عاموس جلعاد، وعاموس يدلين، والصحفي رفيف دروكر، بالإشارة إلى تأزم الوضع الأمني بصورة لم يسبق لها مثيل، وتشكيل سابقة خطرة خصوصاً بعد عملية مجدو في 2023/3/13، وتفاقم العمليات في رمضان وصولاً إلى صواريخ المقاومة من لبنان وسورية، ثم يعلق المراسلون العسكريون في النهاية أن هذا ما يُسمح لهم بنشره، لكن من المؤكد أن وزير الدفاع ورئيس الموساد ورئيس الشاباك وقائد هيئة أركان الجيش يصفون التهديدات أنها خطيرة وحقيقية.[87]

[85] الفضائية العبرية 13، "نشرة الثامنة مساءً،" مؤتمر صحفي لجالنت، 2023/3/25. (باللغة العبرية)

[86] فضائية RT، "نشرة الأخبار،" التاسعة مساءً، من 2023/3/23 حتى 2023/4/6.

[87] زهير أندراوس، موقع الناصرة، موقع صحيفة **رأي اليوم**، 2023/3/28، انظر: www.raialyoum.com

1. نتنياهو وعقيدة اللا حل:

بعد إقالة نتنياهو لوزير الحرب جالنت على الإعلام وشفاهةً، وبعدما رأى مكانةٍ جالنت التي كسبها من طبيعة الوزارة التي يرأسها، والتي تمثل خطاً أحمراً للكيان لا أحد يمكن أن يقبل أن يُمس، وبعد أن رأى ردة الفعل عموماً ثم ردة فعل حزبه، وما بدا يتردد من هنا وهناك من تحت الطاولة على ألسنة البعض منهم، اضطر نتنياهو إلى المماطلة لبعض الوقت ثم إعادة جالنت إلى منصبه أو إلغاء أو تجميد إقالته، وقد وضع نصب عينيه أموراً تعنيه بالدرجة الأولى؛ أولها الحفاظ على حزبه من الصدأ ليس حباً بالحزب أو حفاظاً عليه بقدر ما هو تمسك بأي حبل أو حتى خيط بسيط لنجاته من المحاكمات، والتي لا يمكنه النجاة منها إلا عبر تلك الإجراءات التي ألبسها ثوب الإصلاح القضائي من أجل "دولة" للجميع وأكثر ديموقراطية وعدالة، الأمر الذي رآه معارضوه عكس ذلك تماماً. ويرى الدكتور عزمي بشارة، المتخصص بالشأن الإسرائيلي، أن معارضيه ليسوا يساراً فقط بل أيضاً جزء من اليمين العلماني والليبراليين اليساريين.[88]

من جهة أخرى، فإن هناك المتدينين الذين تصهينوا والذين يدركون هشاشة وضعهم، والذين يهمهم موضوع عدم الخدمة في الجيش، والإبقاء على الدعم المالي والمدارس الدينية وميزانياتها والرشاوى الحزبية، كما أنهم يسعون أيضاً إلى تغيير التوازن القائم ليتمكنوا من التشريع دون تدخل القضاء، وهذه الفرضية يمكن ألا تتكرر خصوصاً مع نتنياهو؛ لذا فإنهم يسعون لاستغلالها وهذا معناه التقاء المصالح لأطراف متعددة ذات أهداف مختلفة، ولكن اللاعب الأول والمقرر النهائي هو نتنياهو الذي يتقن عقيدة اللا حل، ويماطل إلى آخر لحظة مستغلاً أي ثغرة يمكنه الحصول عليها، ولكن هل سيقف كل أعضاء حزبه من خلفه خصوصاً بعد قصة جالنت.[89]

قام نتنياهو بتجميد الإجراءات القضائية ولم يقم بإلغائها، وترك الموضوع بلا حل، وسيبقى يماطل بالمفاوضات إلى آخر دقيقة، مستغلاً أي ثغرة يمكن أن ينفذ من خلالها، كما جمَّد إقالة

---

[88] عزمي بشارة، عن الصراع الدائر في إسرائيل، عرب 48، 2023/3/29.

[89] المرجع نفسه.

وزير الدفاع دون إعلان رسمي في البداية، وبقي عليه ترميم وضعه الانتخابي الذي أخذ بالتنازل بناءً على ما أظهرته الاستطلاعات، وشعبية الحكومة بناءً على ذلك والتي خسرت بناء على التدهور الداخلي ثم التدهور الأمني، فذهب مباشرة إلى حرب غير مبررة مع غزة أظهرت "إسرائيل" منتصرة وغزة مرتعبة، فهذه حرب انتخابات وترميم للصورة الردعية لـ"الدولة"، والأهم للحكومة. وفعلاً أظهرت الاستطلاعات أن الليكود بعد الحرب كسب خمسة مقاعد على الأقل وهذا بالمقابل أضعف المعارضة، أو خفَّف التظاهرات المعارضة للتغييرات القضائية على اعتبار هذا قضية أمن قومي وعلى الجميع الاصطفاف حولها وترك الأمور والخلافات الداخلية الجانبية جانباً.[90]

في 2023/5/9، قام الجيش الإسرائيلي باغتيال ثلاثة من قادة سرايا القدس في غزة، إثر قيام حركة الجهاد الإسلامي بإطلاق أكثر من مئة صاروخ بعد استشهاد خضر عدنان في سجنه، وهو مضرب عن الطعام يوم 2023/5/2، وكان رد "إسرائيل" حينها يوحي بالضعف، فأراد نتنياهو استغلال الحدث لصالحه لأن وضعه الداخلي مأزوم، ولا بدّ من ورقة رابحة وإلا ستصل الأمور حداً يجعل وضعه الداخلي يزداد خطورة، ويجعل الوضع الخارجي أيضاً يتدهور خصوصاً مع المحيط؛ غزة ولبنان وسورية وإيران. وعلى مستوى أمريكا وأوروبا ستكون هذه حكومة غير قادرة على قيادة "الدولة" خصوصاً وأن هؤلاء لا يعجبهم حلفاء نتنياهو المتدينين المتطرفين، ولا تصريحاتهم ولا تصرفاتهم، ولا ما يطالب به بن غفير من إقامة ميليشيا تابعة له للخلاص من بيروقراطيا الشرطة،[91] والتي له معها تاريخ من العلاقات المتوترة، والتي أدانته في ملفات إرهاب حسب تقديرات الشرطة وقانون "إسرائيل"، لذلك كان

---

[90] مقابلة أجراها الباحث مع الأسير سهيل ماهر القوقا، ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القدس، تخصص دراسات إسرائيلية، سجن جلبوع، 2023/5/27.

[91] الحديث عن إقامة هذه الميليشيا تحت مسمى حرس مدني أو حرس وطني، بدأه بن غفير تحت ذريعة حماية المستوطنين من "الإرهاب"، بعد سلسلة من العمليات التي حدثت منذ بداية العام حتى رمضان، معتبراً أن الشرطة لا تقوم بالمهمة على الوجه الأكمل ولا بدّ من حسم الموضوع باتجاه جسم مساعد لها، والحقيقة أنه يريد جسم تابع له هو؛ بسبب عدم قدرته على التحكم بالشرطة.

ذهاب نتنياهو اعتماداً على هذه الحالة إلى حرب محدودة مع غزة، يظهر فيها كأنه انتصر، وأن الردع ما زال قائماً، ثم العودة إلى الأساس وهي عقيدة المماطلة وزيادة المماطلة لكسب الوقت، وعندها سيَمَل المتظاهرون ويقل عددهم، ويضغط على زعماء المعارضة ليوافقوا على الحد الأدنى الذي يسعى هو لتحقيقه عند اللحظة الأخيرة.

ذهب نتنياهو مع زعماء المعارضة إلى بيت الرئيس هيرتزوج من أجل التفاوض؛ لإيجاد صيغة حلّ للتغييرات وسطاً بين طرح الحكومة وطرح المعارضة، حيث إن المعارضة لا تريد الإلغاء التام بل إجراء تغييرات لا تكون انقلابية بهذا الشكل وتجرد المحكمة العليا من مخالبها وتعطي الحكومة تلك المخالب.[92] أما نتنياهو فهو يسعى لكسب الوقت وإرضاء الأطراف؛ أطراف حكومته المتناقدين والذين يسعون لأهدافهم الشخصية ولا يريدون خسارة شيء، كما يهمه جداً التغييرات التي ستنقذه شخصياً. وفي النهاية ازدادت الأمور تعقيداً على كافة المستويات داخلياً وخارجياً، فلا حلّ مع الحلفاء الذين يضغطون من أجل منع التغييرات ولا حلّ مع حلفائه أو أعدائه في الداخل، ولا حلّ مع إيران أو المقاومة التي بدل أن ترتدع أصبحت تنادي بوحدة الساحات في مواجهةٍ كبرى مع "إسرائيل"، وأصبحت تبادر إلى ابتداء المواجهة أو إطلاق النار إذا ما تمّ الاعتداء على جهة أو حتى على الضفة الغربية أو القدس أو الأقصى.

صحيح أن شعبية نتنياهو ارتفعت بعد ضرب غزة، وصنع صورة انتصار وهمية، لكن ذلك الارتفاع لم يُعده لما كان عليه سابقاً، فقد أجرت قناة 13 استطلاعاً تبين أن نتنياهو حصل فيه على 24 مقعداً، وبيني جانتس 28، ولبيد 19، وذلك في 2023/6/11،[93] وهذا يعني أنه بعد أن تدنى إلى العشرين عاد وارتفع، لكن تسويقه للانتصار لم يكن مقنعاً للجميع، وإن كان ألغى أو حيَّد الجدل الحامي حول الموضوع.

---

[92] الفضائية 13 العبرية، "برنامج إخباري السابعة مساءً،" استضافة عاموس جلعاد، رجل أمن سابق، ومحلل أمني. (باللغة العبرية)

[93] ريشت 13 فضائية عبرية، "نشرة الثامنة،" 2023/6/11. (باللغة العبرية)

2. تعمق الأزمة داخلياً:

نتنياهو الذي وصف بأنه "مَلِك"، وأحياناً ديكتاتور، في حال بقي على النهج نفسه لا يهمه إلا مسألة واحدة؛ هي الإبقاء على الائتلاف الحكومي الذي هو هشّ أصلاً؛ لأنه الأداة التي ستحقق أهدافه الخاصة خصوصاً تلك المتعلقة بالمحاكمات؛ لكن الفجوة ما زالت عميقة جداً، فأي تراجع يعني تفكك الحكومة وفي الوقت نفسه التسوية ليست سهلة المنال، فالأحزاب المتدينة المتطرفة (القوة اليهودية Otzma Yehudit (Jewish Might) بزعامة بن غفير، والصهيونية الدينية بزعامة بتسلئيل سموتريتش) سوف تبتز أكثر للحصول على مكتسبات من نتنياهو، وحركة الاحتجاج المستمرة سوف تظهر للسطح المعطيات التالية:

1. تعاظم الاستقطاب في الشارع الإسرائيلي والاصطفاف سياسياً واجتماعياً وذهنياً.
2. محاولة ضرب آخر حصون الليبرالية في "إسرائيل"، الأمر الذي يعني ضرب وجودها كله.
3. بروز الدور الواضح للمؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية المعارضة للتشريعات الجديدة، والداعي للتمسك بالليبرالية والديموقراطية المعادية للمتدينين طبعاً.[94]
4. استمرار التجاذبات والأزمة والانشقاق والصدع أفقياً وعمودياً في الشارع الإسرائيلي.

من جانب آخر، كتب تسفي برئيل Zvi Bar'el في هآرتس أن الحكومة ترسخ قوتها؛ وذلك عبر بناء جيشٍ من المتطوعين بديلاً للجيش والشاباك والموساد،[95] في إشارة إلى الحرس الوطني الذي يريد تشكيله بن غفير، ورأى الكاتب أن هذه الحكومة مُشَكَّلة من شخصيات كرتونية، وأنها تدير انقلاباً بينما رئيسها متهم بمخالفات جنائية، ووزير العدل فيها مصاب بجنون العظمة؛ ولأن الداخلي مدان بمخالفات جنائية؛ فلذلك فإن

[94] تداعيات فشل نتنياهو في سن قوانين الخطة القضائية وآفاق الأزمة السياسية في إسرائيل، **العربي الجديد**، 2023/3/30.

[95] تسفي برئيل، الحكومة تعيد تنظيم صفوفها وترسخ قوتها بجيش من المتطوعين بدلاً من الجيش والشاباك والموساد، **هآرتس**، 2023/3/30. (باللغة العبرية)

الحوار كذبة وهو عبارة عن كسب وقتٍ لتدريب قوات بن غفير وتجهيزها لوقت الضرورة (حدوث الفوضى)؛ لأنه لا نية للتراجع عن الديكتاتورية المطلقة.

هرتسي هليفي

ومن ناحية الجيش، قال هرتسي هليفي إنه غير قادر على معاقبة الطيارين الذين أعلنوا رفض الخدمة، وأنه لو عاقب عشرة سوف يخرج له طيارين وعمال صيانة الطائرات إضافة إلى الوحدة 8200 الذين يشكلون ثقلاً في الجيش يشبه القوة المسيطر. وقد عقد هليفي مباحثات مع الطيارين لثنيهم عن رفض الخدمة دون جدوى،[96] وهذه الطبقة في الغالب هي في المدن الكبرى في الوسط ما يعني أنهم من الجهات ذات الثقل اجتماعياً، والذين من المفترض أنهم من الفئات الأشكنازية التي تمثل اليمين. لكن ما قام به نتنياهو جعله الخاسر الأكبر، إذ تحولت شعبيته إلى المتدينين الذين شكلوا كتلته الانتخابية على أساس الابتزاز والحصول على مطالبهم، وبذلك تداخلت الأوراق وبدأ العمل على رمال متحركة، أكثر مما كان سابقاً، والأهم من ذلك كله أنها تمس أساسيات أمن "الدولة" التي أصبحت ثمناً لشراء ولاءات أقطاب الائتلاف الذين حسب نبيل عمرو يستغلون حاجة نتنياهو بجشعٍ وجرأة،[97] وهو ما يزيد الأزمة عمقاً وتجذراً.

على الجانب الآخر، فإن المتدينين المتطرفين يسعون لهدفٍ يريدون تحقيقه بالابتزاز السياسي من نتنياهو؛ وهو تصفية القضية الفلسطينية نهائياً، إضافة إلى المساس بالقوانين التي تُعد ليبرالية واستبدالها أو جزء منها بالدينية (الهالاخاه). وقد ظهر ذلك الهدف المزدوج من خلال محاولات محمومة لإعادة إقامة مستوطنة حومش Homesh شمال الضفة الغربية، والتي أخلاها أريل شارون سنة 2005، ومن خلال التصريحات التي ركزت على محو حوارة، وبالتالي فإن ذلك مرتبط بالتعديلات القضائية وتمريرها، وهذا يعني ما يعنيه أن الأزمة ليست أزمة ديموقراطية ولا أزمة عابرة يمكن حلها بالتراضي أو بالديموقراطية وصندوق الانتخاب،

---

[96] تقرير هاليفي، **يديعوت أحرونوت**، 2023/3/31. (باللغة العبرية)

[97] نبيل عمرو، إسرائيل اللعبة واللاعبون، صحيفة **الشرق الأوسط**، 2023/4/1، انظر:
https://aawsat.com/home

إنما هي أزمة بنيوية مستعصية، وعصية على الحل الجذري؛ تقوم في جزء منها على الجمع بين الديموقراطية والعنصرية،[98] وفي جزء منها تاريخية عَقَدِية ثقافية. أما الأولى: فلا يمكن ممارسة ديموقراطية حقاً مع الإبقاء على النظرة العنصرية في مجتمع يدّعي الديموقراطية قولاً ويمارس تمييزاً عنصرياً بين أفراده بشكل ما، وعلى أسس مختلفة دينية وعرقية وثقافية واقتصادية. أما الثانية: فهي مرتبطة بالثقافة والعقائد اليهودية التي ثبت عبر التاريخ أنها تقوم على أساس التناقض الدائم داخلياً، والاختلاف على كل شيء ابتداءً من العقائد الدينية إلى التشريعات إلى الأفكار إلى الشروحات والسلوكيات والأخلاق، وكذلك وبالتاريخ اليهودي الذي ربطت هذه "الدولة" نفسها به، والذي يُنبئ بأنها لا تتفق سياسياً إلا نادراً، وأن ديدنها هو الاختلاف والاقتتال وفي النهاية التصدع، هذا ناهيك عن الفساد المتأصل. إنّ التصدعات والانقسامات بدأت منذ دولة سيدنا سليمان التي انقسمت بعد موته وصولاً إلى انقسامات الحركة الصهيونية قبل قيام "الدولة"، والخلافات التي تعصف بـ"الدولة"، والتي بدأت اليوم واضحة جلية وباعتراف قادتها أن هذا ليس حدثاً ولا أزمة عابرة.[99]

أما الجانب المتعلق بالفلسطينيين، الذين يُعدّون مواطنين في "إسرائيل"، فإن المفارقة تظهر جليةً في أمرين مهمين؛ الأول: الاختلاف على إنهاء القضية الفلسطينية بإقامة صلح، والثاني: يمثله المتدينون المتطرفون المشاركون في الحكومة والداعي لطرد الفلسطينيين، وما قام به بن غفير وإصراره على تشكيل "الحرس الوطني" هو خطوة بهذا المعنى، فهدف هذا الحرس هو معالجة الأوضاع الأمنية المتدهورة، والمقصود هنا مدن وقرى الداخل المحتل سنة 1948، والتي قامت بهبَّة مساندة لغزة في أثناء حرب سيف القدس سنة 2021، ما اعتُبر تحدي لا بدّ من الوقوف بوجهه على اعتبار أن الشرطة وقفت عاجزة أمام هذه الموجة،[100] لكن الهدف الحقيقي أعمق من ذلك بكثير، فوراء الأكمة ما وراءها وهذا عدا عن الصورة العنصرية لـ"الدولة" وللحكومة ولمواطنيها أيضاً، فهو تعبير

---

[98] حسن نافعة، كيف نقرأ ما يجري في إسرائيل، **العربي الجديد**، 2023/4/1.

[99] وليد عبد الحي، "ورقة علمية: الحروب الأهلية في المجتمع اليهودي بين التاريخ والآفاق المستقبلية،" موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2023، انظر: www.alzaytouna.net

[100] صالح النعامي، الحرس الوطني في إسرائيل بن غفير يعد لنكبة جديدة، موقع الجزيرة.نت، 2023/4/3، انظر: https://www.aljazeera.net/opinions

عن التصدع والاختلاف على صورة الحل النهائي مع للفلسطينيين، ولا خلاف في الأصل على العنصرية ولا على التخلص من الفلسطينيين، لكن على الكيفية، وهذا لا يقف عند اختلاف الرأي؛ لأن الأمر يخص الداخل الذي يمثل الحلقة الأضعف.

3. تعمق الأزمة في العلاقات الخارجية:

اندهشت أوروبا من قيام نتنياهو بتسليم الضفة الغربية إلى بن غفير وسموتريش، وأعلنت أمريكا الداعم الأول أنها لن تتعامل معهم، ولن تدعو نتنياهو إلى البيت الأبيض كالمعتاد حتى اليوم، وهددت بقطع المساعدات، وحذّرت كذلك كما صرحت وزارة الخارجية على لسان مساعِدة الوزير عن القلق من الفوضى في "إسرائيل".[101] وحذَّرت الاستخبارات العسكرية (أمان) من تراجع وضع "إسرائيل" الاستراتيجي حيث كانت تقديرات دائرة الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية أن هذا التراجع يقف وراءه عدة أسباب أهمها: الشرق الداخلي الذي رفضه أعداء إسرائيل حيث قالت صحيفة "إسرائيل اليوم Israel Hayom" إنه يتم التعبير عن ذلك في المحور المعادي، وفي المقدمة إيران، ومن ثم اللقاءات وتنسيق المواقف بين نصر الله وقادة حماس والجهاد،[102] هو ما عبَّر عنه عاموس يدلين، الجنرال السابق في الأمن، وعلى الرغم من رأى أن الردع الإسرائيلي لم يتآكل إلا أنه حذر من ذلك إذا استمر الشرخ الداخلي.

إن هذه الحالة تزعج أمريكا وأوروبا وتجعل العلاقات مع أمريكا في أزمة حقيقية؛ ذلك أن الدعم الأمريكي لا يُقدَّم لهم إلا لمصالح استراتيجية عليا، حيث ذكرت صحيفة النيويورك تايمز The New York Times أن نتنياهو أصبح لاعباً لا عقلانياً، وهو لا يضر بمصالح "إسرائيل" وحدها، إنما يضر بالمصالح الأمريكية أيضاً؛ وذهب آخرون إلى أبعد من

[101] موقع تل أبيب، 2023/4/2. (باللغة العبرية)

[102] صحيفة **إسرائيل اليوم**، 2023/4/4، انظر: https://www.israelhayom.com/ (باللغة العبرية)

ذلك وقالوا إنه يجب على أمريكا التأكد أنه لن يستعمل السلاح الأمريكي للمبادرة لحرب مع إيران، مؤكداً أن هذه الأزمة مختلفة عن كل الأزمات السابقة في العلاقات مع أمريكا. فاليوم هناك مساس بقضايا داخل "إسرائيل" تشكل أساس التحالف مع أمريكا، وقد عزز هذا القول استطلاع رأي داخل أمريكا أجراه معهد جالوب Gallup: بيَّن أن نسبة الديموقراطيين المتعاطفين مع "إسرائيل" تدنَّت إلى 40% مقابل 75% قبل عشرة أعوام، بينما أصبح التأييد للفلسطينيين 38% اليوم. ومن جانب آخر، فقد أصبحت الخلافات الإسرائيلية مركز التجاذب بين الحزبين الكبيرين في أمريكا؛ الجمهوريين والديموقراطيين، فالجمهوريين ما زالوا على تأييدهم لـ"إسرائيل" بنسبة 77% إضافة إلى قول نيكي هايلي Nikki Haley سفيرة أمريكا في الأمم المتحدة سابقاً أن بايدن لا يجوز له أن يتدخل في شؤون "إسرائيل" الداخلية.[103]

خلاصة الموضوع؛ إن حلفاء "إسرائيل" وداعميها لا يرضون عن الحالة الداخلية، وأعداء "إسرائيل" يتربصون بها، ويستغلون الحالة لصالح دعم الصراع مع "إسرائيل" والنَّيل منها، وطرف ثالث هم الدول العربية بدأوا يتذمرون ويرفعون صوتهم؛ لأن هناك ما يمكن أن يستثير الشارع العربي؛ وهو الوضع الفلسطيني المتأثر جداً بالحالة الإسرائيلية الداخلية، ثم إنّ هناك الحالة الأمنية التي يرى فيها الجميع في داخل "إسرائيل" أو خارجها حالة ناتجة عن التصدع الداخلي الذي أنتج هجوماً عنصرياً على الفلسطينيين ما أجبرهم على مواجهته. ويرى أغلب ساسة العالم ومفكريه أن الحكومة الإسرائيلية هي المسؤولة عن ذلك، وعلى رأسها بنيامين نتنياهو الذي بدأ يترنح مع حكومته في ظلّ التظاهرات التي لم تنقطع وبشكل أسبوعي. صحيح أن التظاهرات كانت في الفترة الأخيرة أضعف، لكن هناك عملية انتظار لما ستؤول إليه المحادثات في بيت رئيس "الدولة"، وبعدها يمكن أن تعود الأمور للانفجار من جديد وبشكل

[103] شاي هار تسفي، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية أزمة ثقة، معهد السياسات والاستراتيجيات، 2023/4/5.

أعنف وأكبر، فقد ذُكر أن المتظاهرين في الأسبوع الأخير كانوا فقط 75 ألفاً،[104] ما يعني أن هناك فعلاً عملية انتظار لما ستؤول إليه الأمور خصوصاً وأن الكل أصبح لا يثق بشخص نتنياهو، ويدرك تمام الإدراك أنه سيبقى يماطل حتى الدقيقة الأخيرة قبل أن يتخذ القرار الحاسم الذي سوف يخرج للعلن بخصوص لجنة اختيار القضاة؛ وهي مفتاح الحل الذي تمّ التفاوض حوله في بيت الرئيس والذي استمر خلال الفترة من أيار/ مايو 2023 وحتى 2023/6/14.

4. زيادة الأزمة الاقتصادية وتفاقمها:

في بداية الأزمة بدأ الاقتصاد يتراجع، وبدأ الكثير من رجال الأعمال ينسحبون من "إسرائيل"، وخرجوا برأس مال كبير إلى الخارج، وبالشهرين الأخيرين زادت الأزمة عمقاً كما توقَّع المختصون والمحللون، وحصلت إعاقة للاستثمارات الخارجية. وقد وصلت الأوضاع في أيار/ مايو 2023 إلى حال تضخم في "إسرائيل" غير مسبوقة في العقود الثلاثة الأخيرة، وبدل أن تقوم الحكومة بإجراءات كبح التضخم عبر تقليل الإنفاق الحكومي فعلت العكس نزولاً عند ابتزاز المتدينين وأطراف الائتلاف الحكومي، وخفَّضت قيمة الشيكل حيث كتب جاد ليئور Gad Lior في يديعوت أحرونوت تحت عنوان "تحذيرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)] لإسرائيل"، أن التوترات في البلد التي سبَّبتها الإصلاحات القضائية تمس بالاستيراد والتصدير، خفّضت معدل النمو إلى 2.9%، بينما يرى وزير المالية أن هذا مؤشر ممتاز، وكذلك فإن معدل الاستهلاك الوطني انخفض، بينما الاستهلاك الحكومي في ارتفاعٍ ملحوظ. أما سوق الهايتك فهو في هبوط كبيرة، وتدنّت الضرائب إلى مستويات كبيرة، وهذا ما شكّل قلقاً كبيراً، خصوصاً وأن مؤشرات البورصة أيضاً في هبوط مقابل

[104] ريشت 13، 2023/6/10. (باللغة العبرية)

تصاعدها عالمياً، والشيكل ضَعُفَ أمام العملات العالمية، وهذا ما صرّح به محافظ بنك "إسرائيل"، وأكد أن سببه الإصلاحات القضائية، والأزمة التي أحدثتها، وهو ما دفعه إلى رفع نسبة الفائدة مرات عدة في الفترة الأخيرة.[105]

دافع محافظ بنك "إسرائيل" عن قراره الذي لم يكن منه بُدّ، بينما طلب نتنياهو من أعضاء حزبه عدم انتقاد محافظ بنك "إسرائيل"، مع تأكيد المراقبين أنه لن يجدِّد له فترة أخرى إضافية كعقاب له، وفوق ذلك رأى نتنياهو أن تهديدات وتحذيرات المحافظ ليس لها مكان، "نحن لا مكان عندنا للترهيب والتخويف"، بينما قالت عضو الليكود تالي غوتليب Tali Gottlieb: إن هذا الرجل لا علاقة له بالإصلاحات، وقد تجاوز حدود وظيفته، ولا خبرة لديه بالإصلاحات، وعليه التركيز في عمله فقط.[106]

وكان محافظ البنك المركزي الإسرائيلي، قد رفع نسبة الفائدة أكثر من مرة خلال شهر أيار/ مايو 2023، وأجرى مقابلة تلفزيونية على القناة 13، التي يتهمها نتنياهو أنها تعاديه، وأنها يسارية، لم تعجب تلك المقابلة الحكومة ولا نتنياهو، واعتبروها تدخلاً في أمور لا يفهم بها، وأنّ الإصلاحات مسألة حيوية لـ"الدولة" ولا بدّ منها، وعليه أن يركز في عمله فقط، وأن لا يخوّفهم، بينما يرى كل المراقبين المهتمين أن أزمة الإصلاحات القضائية هي التي أوصلت الأمور إلى هذا الحد على كل المستويات، وأولها الاقتصاد، الذي تأزم خلال أيار/ مايو 2023 أكثر من أي وقت مضى. وقد عنونت هآرتس ملحقها الاقتصادي في 2023/6/11 أن المعركة وصلت ذروتها، فالائتلاف يختلف على ممثله في لجنة اختيار القضاة، بينما الاقتصاد في تدهور، والجمهور هو الذي يدفع الثمن.[107]

[105] جاد ليئور، تحذيرات oecdb لإسرائيل مستمرة، **يديعوت أحرونوت**، 2023/6/8. (باللغة العبرية)

[106] جاد ليئور، نتنياهو لن يجدد لمحافظ بنك إسرائيل، **يديعوت أحرونوت**. (باللغة العبرية)

[107] ملحق كلكلست، المعركة على تشكيل تركيبة لجنة القضاة، الصفحة الأولى، **هآرتس**، 2023/6/11. (باللغة العبرية)

5. ماذا بعد؟!:

في نهاية أيار/ مايو 2023 ومطلع حزيران/ يونيو 2023 كان ياريف ليفين Yariv Levin ومكي زوهار Miki Zohar يهددان بترك الحكومة إذا لم يتم تمرير الإصلاحات، كما ذكرت هآرتس أن ليفين يخطط لتجميد عمل اللجنة والتي من المتوقع الاتفاق عليها في 2023/6/14؛ لكن هذا ليس نهاية المطاف، بل بداية حلقة جديدة في المسلسل، خصوصاً وأن نتنياهو بحاجة لالتزام حديديّ من ائتلافه لاختيار مرشحين اثنين من الائتلاف، الموضوع الذي سيفجّر خلافاً داخلياً، ما يعني إمكان إعادة الأمور للمربع الأول؛ فلجنة اختيار القضاة أصبحت العنوان ليس أكثر وإذا ما انفجر الوضع فإن ذلك يعني:

- احتجاجات تعود بقوة للشارع، وستكون المطالبة بإسقاط الحكومة لا أقل من ذلك.
- إنهاء المفاوضات في بيت الرئيس على باقي الإصلاحات.
- تعاظم النفور الأمريكي؛ ما يعني الكثير لـ"الدولة" استراتيجياً.
- زيادة في التدهور الاقتصادي.
- زيادة في رفض الخدمة العسكرية.
- احتمال ازدياد العنف في الشارع أكثر فأكثر.[108]

كان عنوان النشرة الرئيسية مساء 2023/6/12 هو الاقتراب من الوصول إلى قرار في المفاوضات التي تجري في بيت الرئيس، ومقابله تصريح لأفيجدور ليبرمان أن الاتفاق سيوقَّع وسيعود أرييه درعي Aryeh Deri للحكومة؛ لكن في المقابل فإن ياريف ليفين يقاطع نتنياهو وما زال يعترض بشدة ويحاول تجنيد مؤيدين لموقفه خصوصاً سموترتش، ويضغط الاثنان على موضوع العقلانية كمبدأ في المحكمة العليا حسب ليئور كنان Lior Kenan المختصة في الشؤون البرلمانية.[109]

---

[108] موشي جورلي، علاقات الانقلاب القضائي على وشك الحسم، **هآرتس**، 2023/6/11. (باللغة العبرية)

[109] ريشت 13، "أخبار الثامنة،" 2023/6/12. (باللغة العبرية)

الملاحظ هنا أنه ظهر أمر، وكأنه مركزيٌ وأساسي، وهو موضوع عودة أرييه درعي للحكومة، وأصبح مطلباً لا بدّ من الوقوف عنده، ما يعني بكل وضوح أنّ هناك مصالح شخصية وحزبية تلعب دوراً مهماً في الأزمة، بلغت الدور الأول والأهم فيها، وهذا يطرح أسئلة على الباحث:

- لماذا تحولت المفاوضات في بيت الرئيس من موضوع الإصلاحات إلى مصير درعي؟ ولماذا يُحذّر ليبرمان من رجوع درعي ويراه سيئاً؟ وما معنى ذلك وتأثيره على الواقع الداخلي الإسرائيلي، وإلى ماذا يشير؟
- حول دور الجيش (البقرة المقدسة) في فتح الإصلاحات، وخصوصاً بعد أن رأينا ماذا حصل في إقالة وزير الدفاع، ثم إلغائها بفعل مكانة الجيش والأمن، وكيف لم يُتخذ أي إجراء ضدّ الضباط الطيارين وضباط الخدمة؟
- ماذا بعد تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتضخم وهبوط الشيكل، وانخفاض التصدير وتعطيل سوق الهايتك، وانخفاض مستوى الاستهلاك، وانخفاض مؤشر الثقة بالأعمال وانخفاض سوق الأسهم مقارنة بالأسواق العالمية؟
- لماذا تزداد شعبية حزب جانتس وحصصه الانتخابية دون لبيد؟ ماذا يعني ذلك؟
- ماذا سيكون الحال والتصرف تجاه القضية الفلسطينية والفلسطينيين في كل الساحات؟ وما هو الموقف من إيران وحلف المقاومة؟

كتبت هآرتس في 2023/6/13 مقالاً بعنوان: من "تل أبيب إلى الرياض، إسرائيل تنغلق –السعودية تنفتح–، هل هذه ولاية عهد نتنياهو؟"، ما يُلفت هو موقف جانتس الأكثر "وطنية" من لبيد، والأكثر حفاظاً على وحدة الشعب من نتنياهو في أثناء الأزمة؛ لذلك هو في صعود، ولا ننسى أنه جاء من الجيش.

الاتفاق حاصل كما يقولون وكما يصرحون، لكن الكل يعلم أن ياريف ليفين يجمّد عمل اللجنة، وبذلك سيكون ملفها بالنسبة للمعارضة قد حُيّد حتى مع تجميد عملها، وهذا يمكن أن يقود إلى سيناريو جديد، وهو قيام حكومة وحدة وطنية مع جانتس، على حساب المتدينين أو الذهاب إلى انتخابات على الرغم من أنها مستبعدة؛ لأنها ليست في صالح نتنياهو، أما الشيكل فهو يتذبذب وحالياً في صعود قليلاً، وإذا نظرنا إلى خريطة التذبذب للشيكل في هآرتس يوم الجمعة في ملحق ذا ماركر The marker يوم 2023/6/9 فإنه

وصل إلى أدنى مستويات له في بداية آذار/ مارس 2023؛ لكنه عاد في أواخر أيار/ مايو 2023 إلى المستوى العادي، بينما نجده مع بداية الثلث الأخير من أيار/ مايو 2023 ارتفع ارتفاعاً بسيطاً بسبب تصريحات بالتقدم في إنجاز اتفاق حول الأزمة، إضافة إلى تهديدات قائد الجيش ضدّ إيران.[110]

في 2023/6/14، تمّ انتخاب عضو برلمان من الائتلاف إلى لجنة اختيار القضاة، علماً أن بن غفير وسموترتش ضغطوا على نتنياهو ليكونوا عضوَين منتخبَين من الائتلاف، ووعدهم نتنياهو بذلك، وكان قد تمّ الاتفاق على تأجيل الانتخابات بطريقة التفافية عبر الامتناع عن التصويت لصالح المرشح؛ لكن المفاجأة أنه تمّ التصويت بالانتخاب، ما اعتُبر ضعفاً في سيطرة نتنياهو على الائتلاف؛ لذلك اختلطت الأوراق من جديد. وهنا نبدأ مرحلة جديدة من الأزمة، فقد بدأت التصريحات المتبادَلة والاتهامات من الطرفين، لبيد وجانتس يرون نتنياهو يتلاعب وضعيف، بينما نتنياهو يرى أنه أعطى المعارضة مطالبها، وهي لم تفي بوعودها. ونستطيع القول أن المنعطف الأول للأزمة كان في 2023/3/27، يوم تجميد قضية الإصلاحات القضائية؛ حتى يتم التفاوض في بيت الرئيس ومن ثم الاتفاق، أما المنعطف الثاني فهو في يوم 2023/6/14

عندما انتُخبت عضو البرلمان من الائتلاف في لجنة انتخابات القضاة، الموضوع الذي أثار عاصفة خلافية متشعبة بين المعارضة والائتلاف الحكومي، وأدخل الأزمة في المنعطف الثاني الجديد، لتبدأ المرحلة الجديدة، في حين عاد بن غفير للدعوة مجدداً لعرض الإجراءات أو ما يسمى بالإصلاحات القضائية على القراءة الثانية والثالثة في البرلمان لإقرارها وتحدي المعارضة.[111]

---

[110] ملحق The marker، **هآرتس**، 2023/6/9، ص 8. (باللغة العبرية)

[111] ريشت 13، "نشرة الثامنة،" 2023/6/14. (باللغة العبرية)

خامساً: النتائج المتوقعة لهذه الأزمة:

حتى الآن لم تنتهِ الأزمة، على الرغم من تصويت الائتلاف على قانون أساس يلغي (المعقولية)، وقد خرج يوآف جالنت وزير الحرب في "دولة" الاحتلال الصهيوني في مؤتمر صحفي يدعو إلى وقف التغييرات أو الإصلاحات القضائية، الأمر الذي أثار عاصفة داخل الليكود، حيث إنه يُعدّ هو الرجل الرابع في قمة الهرم القيادي فيه، وهذه بادرة حاول نتنياهو تلاشيها، خصوصاً في صفوف حزبه، حيث كان من المفترض أن يخرج في هذا المؤتمر الصحفي قبل يوم من تاريخه، لكن نتنياهو تحدث معه وطلب تأجيل الموعد حتى يخرج هو بمؤتمر ويُنهي القضية. لكن على الرغم من خروجه، فإن القضية لم تنتهِ ولم يأتِ بجديد، لذلك سارع جالنت إلى عقد مؤتمره الخاص في اليوم التالي.[112]

لم يحظَ وزير المالية سموتريتش باستقبال رسمي في أمريكا، وطالبت أمريكا نتنياهو بإيقاف تصرفات بن غفير وسموتريتش، ولم تدعُ نتنياهو إلى زيارة رسمية لأمريكا، والمحادثة الهاتفية التي كانت مع بايدن كانت حول تهدئة الأوضاع في داخل الكيان، وتخوّف أمريكا من المساس بالديموقراطية.

احتجّت الأردن على سموتريتش، وقرّر البرلمان الأردني طرد السفير الإسرائيلي من عمّان، وأرسلت أمريكا للسفير لحضور مقابلة توبيخ على أفعال سموتريتش وبن غفير، خصوصاً تصريح محو حوارة. واحتج الاتحاد الأوروبي أيضاً، كما احتجَّ الداخل الإسرائيلي في كثير من الأصوات اليسارية وغير اليسارية، وفوق ذلك كله المظاهرات الكبيرة والضخمة، وأخيراً الدعوة لأسبوع التشويش لحركة البلد كله وإغلاق الطرق.

اتّهم نتنياهو وحكومته وحتى ابنه البكر المتظاهرين مرةً بالإرهاب ومرةً بالفوضى، ورؤوس الأموال تهرب من البلد، والطيارون الاحتياط يمتنعون عن حضور يوم التدريب، ويهددون أنهم لن يلبّوا الطلب للحرب في ظلّ حكومة ديكتاتورية، أي في حال واصلت الحكومة ترسيم القوانين الجديدة وإقرارها، والأطباء فعلوا الشيء نفسه.

---

[112] الفضائية العبرية 13، "نشرة الثامنة مساءً،" مؤتمر صحفي لجالنت، 2023/3/25. (باللغة العبرية)

هدَّدت أمريكا "إسرائيل" أنها سوف توقف مساعداتها لها إذا استمرت الأزمة، وإذا تمّ المساس بالديموقراطية وحقوق الإنسان، وعندما نتحدث عن أمريكا فالأمر يعني الانتقال إلى مربع آخر، فأمريكا وقّعت مع "إسرائيل" اتفاقية التجارة الحرة سنة 1985، التي تجعل من "إسرائيل" ولاية أمريكية في المعاملة التجارية،[113] وتقدّم مساعدات مختلفة لـ"إسرائيل" على شكل مِنح اقتصادية، ومِنح هجرة، وضمانات قروض، وبحث علمي، ومِنح أخرى؛ منها العسكرية بمليارات الدولارات، على سبيل المثال: إجمالي المساعدات العسكرية الأمريكية فقط لسنة 2000 بلغ 1.92 مليار دولار، إضافة إلى 1.2 مليار دولار إضافية لمذكرة واي ريفر Wye River Memorandum،[114] إذا ما تمّ إيقاف هذه المساعدات ماذا سيكون الوضع؟

الحالة الأمنية الأسوأ منذ فترة طويلة، فإيران على وشك امتلاك القنبلة النووية، وحزب الله يهدد وبصوتٍ عالٍ، خصوصاً بعد عملية مجدو المحيرة والمربكة للأمن الإسرائيلي، غزة على صفيحٍ ساخن، والضفة الغربية تعاني وتتململ بسبب القمع والقتل، وكذلك الضائقة الاقتصادية، وفوق ذلك مظاهرات واحتجاجات عارمة تُغلق الكيان، وتُوقف الحركة، وحكومة مُرتهنة لحزبين متدينين من بقايا أفكار وعقائد كهانا

العنصرية المتطرفة، لا يهُمهم إلا مكانهم وكرسي الوزارة الذي حصلوا عليه، وأتباعهم المتطرفين الذين وَعَدوهم عندما انتخبوهم بمزيد من التطرف ضدّ الكل في الداخل والخارج، ويتركون الشارع يغلي، وقد أظهر استطلاع للقناة 13 أجراه البروفيسور كميل فوكس Camil Fuchs أن 58% من المستطلعين

---

[113] عاطف أبو سيف، **علاقات إسرائيل الدولية، السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات** (رام الله: مدار، 2014)، ص 48.

[114] المرجع نفسه، ص 57.

يرون أن حرباً أهلية على الأبواب وممكنة الحدوث، مقابل 31% يرون أن لا مجال لحدوثها،[115] وهذا الخبير أثبت على مدار السنوات الماضية أنه يُعطي تقديرات من خلال استطلاعاته تصدُق بنسبة عالية جداً تتجاوز نسبة 98% ما يعني أن هذا رأي الشارع في الكيان الصهيوني فعلاً.

ويُمكن أن نُجمل آثار ونتائج الأزمة على العموم، بالتالي:

1. صدعٌ وشرخٌ عميق يقسم "الدولة" اجتماعياً إلى شقَّين متصارعين، كلٌّ يدّعي الحق والحقيقة، وكلٌّ يدّعي الصهيونية والمصلحة العامة والديموقراطية ويتَّهم الآخر، وهذه الحالة لها انعكاس مستقبلي على صلابة الجبهة الداخلية من جهة، والانعكاس سلبي جداً وقد يؤدي إلى هجرة معاكسة، إضافة إلى الصدع الذي يتحوّل مع الوقت إلى دافع تخريب وفساد، خصوصاً وأن كل فريق سيسعى بشتى الطرق للوصول إلى الحكم، وعندما يصل يضع كل ثقله لتثبيت نفسه، كما يفعل نتنياهو ومجموعته، وهذه هي بداية الاقتتال الداخلي بشكل ما، والذي لا أحد يستطيع التكهّن بنتائجه.
2. تراجع في الديموقراطية وتقليص الحريات بشكل متدرج، وتسييس القضاء، ما يعني زيادة في ترسيخ العنصرية علناً، وبشكل أوسع من ذي قبل، خصوصاً مع تعمق الأزمة الدستورية، وتضارب المصالح لكل الفئات السياسية الفاعلة في "الدولة"، وهذه لن تكون أزمةً سياسية كما يُمكن أن يتصور البعض، بل ستكون أزمة بنيوية تمس أسس بناء "الدولة" وأركان وجودها، فهذا التجمع القائم على قوانين تتيح هامشاً من الحرية في مجالات كافة للفرد والجماعة معاً، لا يُمكنه الاستمرار في الحياة إذا تمّ المس بهذه الصيغة، كونه تجمع مصطنع ومركب بشكل قسري، وليس له امتداده التاريخي، وتطوره عبر التاريخ وعلى الأرض، وهذا ما يجعل ارتباطه بالأرض والجماعة هشاً، ومن السهل التنازل عنه إذا فقدَ المغريات الدافعة له أن يصبح جزءاً من هذا الكيان.
3. تراجع حقوق الأقليات أكثر فأكثر ما يعني تعمّق الطبقية واتساع الهوّة بين طبقات وفئات هذا التجمع الصهيوني، الأمر الذي يُوصل إلى فقدان ثقة الجمهور أو العامة بالمشروع كله، ابتداءً من قادته ومنظِّريه حتى مؤسساته وسياساته، خصوصاً إذا أضفنا مع ذلك الضعف الاقتصادي والتراجع

[115] الفضائية العبرية 13، "استطلاع: كميل فوكس، تحت سؤال: هل ترى أن ما يحدث يُمكن أن يُحدث حرب أهلية؟، 58% أجابوا نعم، 31% أجابوا لا، 11% لا نعلم،" 2023/3/16. (باللغة العبرية)

على مستوى المعيشة، فإن الأقليات سوف تبدأ عملية تحرك لتحصيل حقوقها، ناهيك عن العرب الفلسطينيين الذين يُعاملون كأقلية عدوّة لـ"الدولة"؛ إن عملية التضييق الجارية والإهمال، تؤدي إلى حالة تململ، فإذا ما زادت نتيجة الحالة العامة الناتجة عن الأزمة، فإنها سوف تُوصل حد الانفجار.

4. تزايد عملية الانحراف والانزياح لليمين المتطرف العنصري الإرهابي، المتمثل بالأحزاب المتدينة، ومثالها: حزب بن غفير وحزب سموتريتش، وهذه الأحزاب يراها الصهاينة أكثر خطراً على "الدولة" من الأعداء الخارجيين إذا ما توسعت وتضخم حجمها وتأثيرها في الشارع؛ لأن هذه الأحزاب عبءٌ اقتصاديٌ وسياسيٌ وأمنيٌ على "الدولة"، فهم يتقاضون رواتب من "الدولة" ويجلسون في "اليشوف Yishuv"؛ دروس تعليم التوراة، ودائماً يُعطون صورة سيئة عن "الدولة" وعنصريتها علناً في تصريحاتهم ثم يرفضون الخدمة العسكرية، وهذه الأزمة الأخيرة في جزءٍ كبيرٍ منها سببها هؤلاء.
5. تراجع ثقة العالم الخارجي بالكيان وبالمشروع، خصوصاً دول الاستعمار، وعلى رأسها أمريكا وغرب أوروبا وبالذات بريطانيا، وهذا التراجع قد يحمل معه تبعات تؤثر على الدعم المفتوح والدفاع اللا محدود الذي يصل حدَّ التغاضي عن كل ما يرتكبه الكيان من جرائم إنسانية، سواء بشكل فردي أم جماعي.
6. تدهور الاقتصاد نتيجة كل ما ذُكر من مؤثرات، وبالتالي تحول المشروع إلى مشروع خاسر اقتصادياً، وهو ما يدفع الفرد إلى عدم الثقة ثم المغادرة، والقائمين على المشروع إلى عدم دعمه أو رفده بما يحتاج للإبقاء عليه كاستثمار، فلا أحد وعلى وجه الخصوص صاحب رأس المال يمكن أن يستثمر في مشروع خاسر وهو يدرك ذلك، وهذا يعني فقدان الزخم الكبير من الدعم والدفاع داخلياً وخارجياً عن الكيان والمشروع.

صحيح أن لا أحد يستطيع التنبؤ بما ستؤول إليه الأمور في "دولة" الاحتلال حتى هم أنفسهم، لكن من الواضح جداً أن الصدع يتعمق، والشرخ يزداد حدةً، والقادم أسوأ على كل حال. والسؤال الذي يمكن أن يفرض نفسه الآن بفعل الواقع الموضوعي: **هل سينهار الكيان الصهيوني ويتفكك من الداخل؟!**

نحن الآن بعد إقرار القانون في 2023/6/14، ولا ندري ما ستؤول إليه الأمور على الأرض، بشكل دقيق ومفصل، وإن كنا مسبقاً نعي أن هذه الأزمة ستكون لها آثار وعواقب بما وصلت إليه حتى الآن، وإن زاد الشرخ ستزداد تلك العواقب والآثار، ولكن الذي لا بدّ أن نعيه تمام الوعي، أنه حتى مهما حصل لهذا الكيان داخلياً فإنّه لن ينهار ويتفكك لوحده، إنما بحاجة لمن يضربه الضربة القاضية من خارجه، وهذا هو الذي يخيف قادة ومفكري الكيان، ويخيف الاستعمار، فهم يدركون أن الخوف من الضعف والتفكك والاقتتال الداخلي يعني إتاحة الفرصة للعدوّ المتربّص أن ينقض على الكيان وينهي وجوده، فالدول والأمم مهما وصل الصراع بين مواطنيها، لا تنهار للأبد وتزول؛ لأنها راسخة الوجود تاريخياً على أرضها عبر التاريخ والواقع، أمّا هذا الكيان فلا ينطبق عليه ما ينطبق على الأمم والدول؛ لأنه مركب بطريقة يسهل معها إزالته، لكن

هذه الإزالة لن تكون تلقائية، بل من المهم جداً الوعي أنها لا بدّ أن تكون بفعل فاعل، ولو بقي هذا الاقتتال على الأرض مهما قدّر الله له أن يبقى، فلن يكون هناك زوال، وحتى لو أزال قسمٌ منهم القسم الآخر، سيبقى القسم الثاني الغالب حتى يأتي من يزيله، لكن وبالوقت نفسه فإن إضعاف هذا الكيان وتفكّكه من الداخل وصراعه واقتتاله الداخليّ، يُسهّل عملية الانقضاض عليه وإزالته، أو يجعلها ممكنة، في حين عندما كان قوياً متماسكاً متفقاً مزدهراً فإن كل الحشد، والثمن الباهظ، والمحاولات، عجزت عن زعزعته، أو إرجاعه خطوةً للخلف، بل حتى عجزت عن وقف تقدمه المستمر.

نتيجة الدراسة:

توصل الباحثان إلى نتيجة مفادها؛ أن الأزمة الأخيرة التي تعصف بالكيان الصهيوني، ستؤثر عليه سلباً في جميع المجالات، وستكون مِعول هدمٍ وانهيارٍ له، ما يؤكد فرضية الدراسة، وهو ما أكده كثير

من الباحثين، والساسة، والأكاديميين، والمفكرين الصهاينة، وغير الصهاينة، وحتى قبل نهاية الأزمة ومعرفة ما هو تصرف الأطراف بشكل واضح.

سادساً: التوصيات:

1. يوصي الباحثان بمتابعة سير تطورات الأزمة بعد إقرار القانون في 2023/6/14، ومتابعة نتائجها بدقة وعلمية، ومعرفة دقائق وتفاصيل سيرورتها، وآثارها ونتائجها.
2. العمل على الاستفادة منها خصوصاً المقاومة، والفلسطينيين منهم بالذات في العمل المقاوم مرحلياً واستراتيجياً.

3. استغلال الأزمة إعلامياً على المستوى العالمي لكشف الوجه القبيح للاحتلال، وتبيان حقيقته التي طالما أخفاها وراء شعارات زائفة ومضللة.
4. حشد كل الطاقات لمشروع التحرير، فالاحتلال لن يزول بفعل العامل الداخلي لوحده، لكن ذلك يجعل إزالته بفعلنا وبأيدينا ممكنة جداً.

Judicial Changes of the Israeli Government and Their Impact on the Zionist Project

Abstract

This is an analytical study in which the authors investigated the causes of the recent judicial crisis in the Zionist entity. The study framework is based on the premise that judicial and legal changes in the Zionist entity would have negative effects and push for its collapse.

In addition to the theoretical framework and introduction, this study explains the Israeli political system and the nature of changes or so-called reforms. It discusses the impact of these changes on three fundamental aspects; internal relations, foreign relations, particularly the Colonial Powers supporting it, and the economy. It also discusses the expected impact of this crisis, summarized in six points, and finally, there are conclusions and recommendations.